اعتراضات اليزدي على الجاربردي في شرح الشافية

أ.م.د. خليل محمد سعيد مخلف الهيتي– كلية التربية للبنات– جامعة الانبار
طالب الماجستير قصي جدوع رضا الهيتي – كلية التربية للعلوم الانسانية– جامعة الانبار
drkalil1950@gmail.com

المستخلص

اشتمل هذا البحث على اعتراضات اليزدي على الجاربردي في شرح الشافية. وقد استقصى الباحث اعتراضات كثيرة قام بانتقاء ثلاث عشرة مسألة منها، وقد كانت هذه الاعتراضات متنوعة وعلى صور كثيرة في العبارة والتعليل والتوجيه وغير ذلك. فضلًا عن أَنَّ اليزدي في اعتراضاته استعمل ألفاظًا وتراكيب متنوعة، كقوله مثلًا: وهو سهو، وهو غلط، وهو وهم، وهو كلام متكلف، وغير ذلك. وقد تمت دراسة هذه المسائل في هذا البحث على منحى التفصيل، وعُضِّدَتْ بآراء السابقين واللاحقين لكلا العالمين.

الكلمات الرئيسية: اليزدي, الجاربردي, شروحات النحو

Abstract

The study contains Al-Yazdy's objections on Al-Jarbardy's explanation on Al-Shafiah which was written by Ibn Al-Hajib. The researcher investigated many objections then he chose 13 problems. The objections were varied in many fields: phrasing, justification, explanation and others. Al-Yazdy used many expressions and terms for his objections, as: It's inattentively, its illusion, its overacted words and others. These problems were studied in detail and supported with previous and subsequent scholar's opinions of the two scholars.

Keywords: Yazdi, Jarberdi, Grammar Glosses

المقدمة:

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، وأفضل الصَّلاة وأتمُّ التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين... أَمَّا بعدُ:

فإنَّ التَّصريفَ علمٌ تَتَشَوَّفُ إليه الهِمَمُ العَلِيَّة، ويتوقَّفُ عليه وضوحُ الحِكَمِ العربية، ويفتحُ من أبواب النَّحو ما كان مقفلًا، ويفصِّل من أُصوله ما كان مُجملًا.

لذلك فقد وسم البحث بـ(**اعتراضات اليزدي على الجاربردي في شرح الشافية**).

وبعد التوكل على الله تعالى، قمت بإنجاز هذا البحث، وقد سردت فيه مسائل صرفية في شرح الشافية لليزدي اعترض فيها على الجاربردي، إذ اقتصرت من المسائل على ثلاث عشرة مسألة درست فيها الاعتراض من جميع جوانبه، ولاسيَّما اليزديّ كان موفقًا في أغلب اعتراضاته على الجاربردي؛ إذ إنَّ اليزدي يأتي بالأدلة القاطعة في موضع الاعتراض. وهذا من أهمّ ما ميّزه في توجيه الاعتراض، فضلًا عن أَنَّ من العلماء الذين جاءوا بعد اليزدي أيّدوا بعض اعتراضاته، كالغزيّ في حاشيته على شرح الجاربردي.

ومن أهمّ المصادر التي اعتمدت عليها في البحث: المعاجم اللغوية، وشروح الشافية، والكتاب لسيبويه، وغيرها كثير.

ولا أزعم أنّي قلت الكلمة الفصل في هذا البحث، فما كان صوابًا فمن الله تعالى، وما كان غير ذلك فمنّا ومن الشيطان، وحسبي أَنّني حاولت، والله المستعان.

وآخر دعوانا أَنِ الحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في أبنية الاسم الرباعيِّ المجرَّدِ: (**وَلِلرُّبَاعِيِّ المُجَرَّدِ خَمْسَةٌ: جَعْفَرٌ، وزِبْرِجٌ، وبُرْثُنٌ، ودِرْهَمٌ، وقِمَطْرٌ. وَزَادَ الأَخْفَشُ نَحْوَ: جُخْدَبٍ**)[1].

يقول الجاربردي: (اعلم أنَّ في ثبوت «فِعْلَلٍ» بكسر الفاء وفتح اللام بحثاً؛ لأنَّ دِرْهَماً معرّبٌ، وهِبْلَعاً إنما يكون رباعياً إذا قلنا بأصالة الهاء، وإن قلنا بزيادتها كما هو مذهب أبي الحسن، فلا)[2].

وقد اعترض اليزدي على قوله هذا، فقال: (ولك أن لا تسلم تعريب دِرْهَمٍ، ولا زيادة هاء هِبْلَع، وعلى تقدير التسليم نقول: «فِعْلَلٌ» محقق لأمرين: أحدهما: عدم انحصار أمثلته فيما ذكرت. من الكتاب[3]: «يكون على فِعْلَلٍ، فالأسماء نحو: قِلْعَمٍ[4]، ودِرْهَمٍ، والصفة: هِجْرَعٌ، وهِبْلَعٌ»، الثاني: أنّ الملحق يستدعي وجود الملحق به لا محالة، وقد تحقق الملحق نحو: العِثْيَر ههنا، فيكون الملحق به محققاً)[5].

وقد جاء على وزن «فِعْلَلٍ» ألفاظ أخرى غير التي ذكرها سيبويه، كضِفْدَعٍ، وقِلْفَعٍ[6]، وقِرْطَعٍ[7]، وقِرْدَعٍ[8]، وبِرْقَعٍ[9]، وهِنْدَبٍ[10]، وخِنْجَرٍ، ولم يتوقف ثبوت وزن «فِعْلَلٍ» فقط على دِرْهَم، وهِبْلَع، وبهذا يندفع قول الجاربردي، وكذلك بحرق[11] الذي قال: (فِعْلَل بكسر الأول وفتح الثاني كدِرْهَم، وهو فارسي معرّب، ولم أظفر بغيره اسماً، قلت: لَعَلَّ منه المِبْرَس والمِرْكَن: اسم لما يخمّر فيه العجين)[12].

وما ذكر ليس بسديد؛ لوجود غير دِرْهَم، أما ما يخص المِبْرَس، والمِرْكَن، ففيه نظر؛ وذلك لأنِّي لم أقف على لفظ المِبْرَس فيما اطلعت عليها من كتب اللغة والنحو، وأنَّ الميم في المِرْكَن زائدة؛ لأنَّها من مادة «رَكَنَ»[13].

وقد أيّد الغزيُّ اليزديَّ في قوله، وإن لم يصرح بذلك؛ لأنَّه نقل ما قاله اليزدي عندما علّق على شرح الجاربردي الذي ذكرناه آنفاً، إذ قال: (وبالجملة فالحق ثبوت فِعْلَل؛ لأنَّ الأظهر أصالة الهاء؛ ولأنَّ الملحق يستدعي ثبوت الملحق به، وقد تحقق الملحق نحو: عِثْيَر)[14].

وهناك مسألة مهمة، وهي أنَّ لفظ دِرْهَم –وإن قيل عنه إنَّه معرّب[15]– استعمله العرب قديماً؛ إذ لم يعرفوا غيره، فقد ورد في منظومهم، ومن ذلك على سبيل المثال قول جابر بن حُنَيّ التغلبي[16]:

وَفي كُلِّ أَسواقِ العِراقِ إِتاوَةٌ * وَفي كُلِّ ما باعَ أَمرُؤٌ مَكسُ دِرهَمِ**

وفي كتاب الله سبحانه وتعالى الذي نزل بلسان عربي مبين، ولكن بلفظ الجمع، وهو قوله عز وجل:﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[17]، أما لفظ «هِلْبَع» ففيه خلاف بين النحاة، فمنهم من قال بأنَّ الهاء فيه أصلية لا زائدة[18]، ومنهم من قال بأنَّ الهاء فيه زائدة[19]، واستدل على ذلك بأنه مشتق من لفظ «البلع»، وقد ذكرت نحواً من هذا الكلام في مبحث سابق، وعندي أنَّ ما قاله الجاربردي غير سديد؛ لثبوت هذا الوزن، وإن كان ما ورد منه قليلاً، والله أعلم.

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في تعريف المنسوب: (**المَنْسُوبُ، المُلْحَقُ آخِرَهُ يَاءٌ مشدَّدَةٌ لِتَدُلَّ عَلَى نِسْبَتِهِ إِلَى المُجَرَّدِ عَنْهَا**)[20].

يقول الجاربردي: (إنَّما قال: ليدلّ إلى آخره ليخرج نحو: كُرْسِيّ)[21]، وقد اعترض عليه اليزدي قائلاً: (وهو سهو؛ لأنَّه منسوب أصلاً، وهو مثل: كُمَيتٍ، وكُعَيتٍ في التصغير حيث وضع على التصغير، فهذا أيضاً موضوع على النسبة بحسب الأصل، لا بحسب الاستعمال، وشبهوه بالتأنيث اللفظي في نحو: حَمْزَة، وضَرْبَة؛ إذ لياء النسبة شبه خاص بتاء التأنيث. فإن قلت: فلمَ حكمت بأنَّ بَخاتِيَّ[22] ليس منسوباً؟ قلت: لأنَّه غير منصرف، ولو كان منسوباً كان منصرفاً)[23].

وليس في كلام الجاربردي سهو؛ لأنَّ ياء كرسي ليست للنسب؛ لأنَّ ياء النسب إذا حذفتها فإنَّ المنسوب إليه يكون له معنى قائم بنفسه، فمثلاً: هاشميّ إذا حذفنا ياء النسب، قلنا: هَاشِم، فله معنى قائم بنفسه، وكذلك بصريّ، وكوفيّ، وعامريّ، وحسينيّ، لكن كرسيّ إذا حذفنا منه ياء النسب قلنا: كُرْس، فليس له علاقة بكُرْسيّ، جاء في التكملة: (وربَّما لحقت هاتان الياءان لا يُرادُ بهما معنى نسب إلى شيء، وذلك نحو: كُرْسِيّ وعَارِيّةٍ. وقد تلحق الياءان الصفات على هذا الحد، نحو: أَحْمَرَ وأَحْمَرِيّ، ودَوَّارٍ ودَوَّارِيٍّ، فصارت الياءان في هذا كتاء التأنيث في نحو: قَرْيَةٍ، وغُرْفَةٍ، وظُلْمَةٍ، لا يراد بذلك معنى تأنيث كما لا يراد بالياءين معنى نسب إلى شيء)[24].

ولم يكن الجاربردي أول شارح قال بهذا، بل سبقه الرضي، إذ قال: (قوله: «على نسبته إلى المجرد عنها» يخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة، كروميّ ورُومٍ، وزنجيّ وزنجٍ، وما لحقت آخره للمبالغة كأَحْمَرِيّ، ودوّاريّ، وما لحقته لا لمعنى كبَرْدِيّ، وكُرْسِيّ، فلا يقال لهذه الأسماء: إنها منسوبة، ولا ليائها: إنَّها ياء النسبة، كما يقال لتمرة والتاء فيه للوحدة، ولعلامة وهي فيه للمبالغة، ولغرفة ولا معنى لتائها: إنها أسماء مؤنثة وتاءها تاء التأنيث؛ وذلك لجريها مجرى التأنيث الحقيقي في أشياء، كتأنيث ما أسند إليها، وكصيرورتها غير منصرفة، في نحو: طلحة، وانقلاب تائها في الوقف هاء)[25]. وتبعه على ذلك عدد من شراح الشافية، كنقره كار[26]، والنظام[27]، وزكريا الأنصاري[28]، والفتني[29]، وابن الغياث[30].

أما عصام الدين، فقد ذكر نحواً مما قاله الرضي، غير أنَّه رأى جواز جعل جميع الأسماء التي وردت قبل قليل داخلة في المنسوب، فقال: (قوله: ليدل إلخ، بإخراج نحو: روميّ؛ لأن إلحاق الياء فيه للوحدة، ونحو: أَحْمَرِيّ، فإنَّها فيه للمبالغة في الحمرة، ونحو: كُرْسِيّ، فإنّه ليس الياء فيه لمعنى، وإنَّما هي صورة نسبة. والحق جعل الجميع داخلاً في المنسوب؛ لاشتراك الأحكام بين الكل... بأن تقول: رُوْمِيّ للنسبة إلى الجنس، شاع في نسبة الفرد إليه، فتبادر منه الوحدة، وأَحْمَرِيّ لإرادة المنسوب إلى الأحمر، وهو الحمرة، فكأنه قيل للأحمر: حمرة ما، فأفاد المبالغة، والكرسي للنسبة تقديراً)[31].

وما قاله صحيح، لكن لفظ الكرسيّ ليس بنسب؛ إلا أنَّ صورته صورة النسب، فلا يُعَدُّ من المنسوب، بل لفظ وضع لما يجلس عليه.

المسألة الثالثة:

قال الجاربردي في النسب إلى «ذات»: **(تَقُوْلُ فِي ذَاتِ مَالٍ: ذَوَوِيّ؛ لأَنَّكَ تَحْذِفُ التَّأنِيْثَ وَتَرُدَّهُ إِلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ «ذَوَى» كعَصَا، فَتَقُوْلُ: ذَوَوِيّ كعَصَوِيّ، وَقَوْلُهُمْ: ذَاتِيٌّ خَطَأٌ)**[32].

وهذه المسألة لم يتعرض لها ابن الحاجب لا في المتن ولا في شرحه، بل هو استطراد من الجاربردي في شرحه، وقد اعترض اليزدي على قوله هذا، فقال: (وهو غلط، وقد اشتبه عليه «ذات» التي هي مؤنث ذَا، والذات بمعنى نفس الشيء)[33].

إذا نظرنا إلى كلمة «ذات» وجدناها مؤنث «ذو» معناها صاحبة، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ ﴾ [34]، وقوله عز وجل: ﴿ فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ يَعۡدِلُونَ ﴾ [35]،

وأصل «ذو» «ذَوَيَ» على وزن «فَعَلَ»، بدليل قوله تعالى ﴿ وَبَدَّلۡنَٰهُم بِجَنَّتَيۡهِمۡ جَنَّتَيۡنِ ذَوَاتَيۡ أُكُلٍ خَمۡطٖ وَأَثۡلٖ وَشَيۡءٖ مِّن سِدۡرٖ قَلِيلٖ ﴾[36]،

وقوله تعالى:﴿ ذَوَاتَآ أَفۡنَانٖ ﴾[37]، وهذا ينبئ أنَّ الاسم ثلاثي ولامه ياء، انقلبت ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت اللام كما حذفت من يَدٍ، ودَمٍ، فبقي «ذو» في قولك: «ذو مال»، والإضافة لازمة له. فلو سميت رجلاً ذُوْ، لقلت: هذا ذَوَيٌّ قد جاء، فترد ما حذف؛ لأنَّه لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأنَّ التنوين يذهبه فيبقى على حرف واحد، ولو نسبت إليه قلت: ذَوَوِيٌّ موازن عَصَوِيّ، وكذلك إذا نسبت إلى ذات؛ لأنَّ التاء تحذف عند النسب فكأنك أضفت إلى ذي فرددت الواو[38]، قال سيبويه: (وأما الإضافة إلى رجل اسمه ذو مال، فإنك تقول: ذَوَوِيٌّ، كأنك أضفت على ذواً. وكذلك فعل به حين أفرد وجعل اسماً، رُدَّ إلى أصله؛ لأنَّ أصله: فَعَلٌ يدلّك على ذلك قولهم: ذَوَاتا، فإن أردت أن تضيف فكأنك أضفت إلى مفرد لم يكن مضافاً قَطُّ)[39]، وقال أيضا: (وكذلك الإضافة إلى ذاه[40]: ذَوَوِيٌّ؛ لأنَّك إذا أضفت حذفت الهاء، فكأنَّك تضيف إلى ذي، إلا أنّ الهاء جاءت بالألف والفتحة، كما جاءت بالفتحتين في امرأة، فالأصل أولى به)[41].

فينبغي إذن أن يقال عند النسب إلى ذَات: ذَوَوِيّ، ويكون قولهم: ذاتيّ خطأ، هذا حاصل ما قاله عدد من علماء العربية، كأبي علي الفارسي[42]، وابن سيده[43]، وعبد اللطيف البغدادي[44]، وابن هشام الأنصاري[45]، والزَّبيدي[46]، قال أبو علي الفارسي: (تقول في النسب إلى ذاتٍ: ذَوَوِيٌّ، وكذلك النسب إلى مذكره، وذاتيٌّ

خطأ)[47]، وقال ابن سيده: (قولهم: اللهم أصلح ذات البين، أي: أصلح الحال التي بها يجتمع المسلمون، والإضافة إليها ذَوَوِيّ، ولا يجوز في ذاتٍ: ذاتيّ؛ لأنَّ ياء النسب مُعَاقِبَةٌ لهاء التأنيث)[48]. وأجاب بعض العلماء بأنَّ هذا إنَّما يقال عند النسبة إلى «ذات» التي بمعنى صاحبة، ولكن الحال غير ذلك فيما إذا قطعت عن هذا المعنى، أي: عن معنى الوصفية، واستعملت بمعنى نَفْسِ الشّيء، صح النسب إليها على لفظها من غير تغيير، فتقول: عيبٌ ذاتيٌّ، بمعنى جِبِلِّيٍّ وخِلْقِيٍّ؛ وذلك لأنَّ استعمالها بهذا المعنى صار عُرْفاً مشهوراً، حتى قال الناس: ذاتٌ متميزةٌ، وذاتٌ مُحْدَثَةٌ[49].

وعندي أنَّ الجاربردي لم يكن على غلطٍ؛ لأنَّه نظر إلى الأصل؛ ولأنَّ هذه الكلمة مخالفة للوضع العربي؛ لأنَّ النسبة إلى ذات: ذَوَوِيّ، ولكن هذا الاستعمال هو الذي شاع، وانتشر عند العلماء منذ القرن الثاني الهجري وحتى يومنا هذا.

ومن الذين استعملها ابن المقفع[50] في كتابه «الأدب الصغير»، عند قوله: (العَقْلُ الذّاتِيُّ غَيْرُ الصَّنِيعِ كالأَرْضِ الطَّيِّبَةِ الخَرَابِ)[51]، ولعلهم يستعملونها ليفرقوا بين هذه الكلمة وبين كلمة «ذَوَوِيّ» المنسوب إلى «ذات» بمعنى الصاحبة، أو لكي لا تلتبس صيغة المذكر بالمؤنث. وقد أفرط المعاصرون في استعمال كلمة «ذاتي» وأدخلوها في عدة تعبيرات، ومنها: دافع ذاتيّ، وتفكير ذاتيّ، ونقد ذاتيّ، وحكم ذاتيّ، وعيب ذاتيّ، وسيرة ذاتيّة، وتمويل ذاتيّ، والذاتيّة والموضوعيّة، واكتفاء ذاتيّ، وعنصر ذاتيّ، وجوّ ذاتيّ، وزمن ذاتيّ، ومنهج ذاتيّ، وهلم جراً.

وقد تابع الساكناني اليزديَّ في قوله السابق، إذ قال: (قال الشارحون: ذاتيٌّ خطأ، والقياس ذَوَوِيٌّ، وهذا غلط منهم؛ إذ التاء عوض عن اللام كأخت وبنت[52]، فلا وجه للحكم بالخطأ)[53].

المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في النسب إلى ما آخره ياء معتل ما قبلها: (**وَبَابُ طَيٍّ، وَحَيٍّ تُرَدُّ الأُوْلَى إِلَى أَصْلِهَا، وتُفْتَحُ، فَتَقُولُ: طَوَوِيٌّ، وحَيَوِيٌّ، بِخِلافِ دَوِّيٍّ[54]، وكُوِّيٍّ[55]**)[56].

استدرك الجاربردي على ابن الحاجب عدم ذكره النسب إلى ما آخره الواو المشددة بعد الثلاثة كمَغْزُوٍّ، فقال: (ولم يذكر المصنف ما في آخره الواو المشددة بعد الثلاثة، كمَغْزُوٍّ، والظاهر أنَّ النسبة إليه مَغْزُوِّيٌّ، ولم أر له نقلاً)[57].

اعترض اليزدي عليه، واستدل بذلك بقول سيبويه، إذ قال: (وأقول: قال سيبويه[58]: «وقالوا في مَغْزُوٍّ: مَغْزُوِّيٌّ»، ثم أقول: لا حاجة إليه؛ لأنَّ عُوٍّ من مَدْعُوٍّ ككُوٍّ صورةً، وحيث أجروا تَحِيَّة على غَنِيّة ومُحَيٍّ على أُمَيٍّ، فهذا أجدر، فمن الحمل السابق إيذان على هذا الحمل للمتفطِّن)[59].

ويقتضي المقام توضيح ما قاله اليزدي.

لا حاجة إلى ما آخره الواو المشددة كمَغْزُوٍّ ومَدْعُوٍّ؛ وذلك لأنّ «زُوّ» من مَغْزُوٍّ، و«عُوّ» من مَدْعُوٍّ ككُوٍّ صورة؛ لأنَّ النسب إلى كُوَّةٍ: كُوِّيٌّ، إذ إنّ ما فيه واوان تركه على حاله؛ لأنّ الخطب في اجتماع الواو المشددة مع الياء المشددة هين، جاء في الكتاب: (سألته عن الإضافة إلى عدو، فقال: عدوّيٌّ، وإلى كُوَّة، فقال: كُوّيٌّ، وقال: لا أغيره لأنَّه لم تجتمع الياءات، وإنما أبدل إذا كثرت الياءات فأفرّ إلى الواو، فإذا قدرت على الواو ولم أبلغ من الياءات غاية الاستثقال لم أغيّره، ... وقالوا في مَغزوٍّ: مغزوّيّ؛ لأنَّه لم تجتمع الياءات، فكذلك كُوَّةٌ وعَدُوٌّ)[60].

وحيث أجروا «تَحِيَّة» في النسب على «غَنِيَّة» التي كانت في الأصل: تَحْيِيَة، على زنة «تَفْعِلَة»، كالتَّحْلِيَة والتَّرْوِيَة، فنقلت كسرة الياء إلى الحاء قبلها، فسكنت الياء وأدغمت فيما بعدها فصار لفظها كلفظ «فَعِيْلَة» في الصورة؛ لأنَّ ثالثها ياء ساكنة قبلها كسرة، فهذا هو الحاصل على إجرائها مجرى «غَنَوِيّ»، إذ «تَحِيَّة» ظاهرها كـ«غَنِيَّة»، فكما حذفت الياء الأولى من «غَنِيَّة»، وقلبت الأخيرة واواً، فكذلك حذفت وقلبت في «تَحِيَّةٍ»؛ لاستواء العلة المقتضية للعمل في الوزنين، فيكون وزنه بعد النسب «تَفَلِيَّاً»[61]، جاء في الكتاب: (سألته عن الإضافة إلى «تَحِيَّةٍ» فقال: تَحَوَّيٌّ، وتحذف أشبه ما فيها بالمحذوف من عديٍّ وهو الياء الأولى، وكذلك كلُّ شيء كان في آخره هكذا)[62].

وحيث أجروا كذلك مُحَيّ، وهو اسم فاعل من حَيّى يُحَيِّي تَحِيَّة، وهو مشاكل للفظ أُمَيٍّ أو أُمَيَّةَ في الصورة، فبهذا الاعتبار أجروا فيه ما أجروا في أُمَيٍّ، فقالوا: مُحَوِيٌّ، كما قالوا: أُمَوِيٌّ، ففي قولك: مَدْعُوٌّ: مَدْعُوِّيٌّ، أجدر وأحق مما سبق؛ إذ إنَّ ترك الواو على حالها لا تستدعي شيئاً من الاستثقال؛ وذلك لأنَّ الياءات لم تجتمع فيه.

وقد أيد الغزيُّ اليزديَّ فيما قاله حينما شرح قول الجاربردي المار ذكره آنفاً، إذ قال: (قوله: «والظاهر أنَّ النسبة إليه مَغْزُوّيّ» نصّ على ذلك سيبويه في كتابه نقله اليزدي وغيره، وقال الأندلسيّ[63] في شرح المفصل: حذفت الياء الأخيرة في مرمى، وإن كانت لام الفعل؛ استثقالاً للياءات بدليل أنَّك لو نسبت إلى مغزو، لقلت: مَغْزُوِّيٌّ، ولم يحذف الواو لمخالفة الواو والياء في النسبة)[64].

المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في تكسير ما كان على فاعلٍ صفةً: (**الصِّفَةُ: نَحْو جَاهِلٍ عَلَى جُهَّلٍ، وجُهَّالٍ غَالِباً، وفَسَقَةٍ كَثِيْرَاً، وَعَلَى قُضَاةٍ فِي المُعْتَلّ اللامِ**)[65].

يقول الجاربردي: (شرع في الصفة وقال في المذكر: يجمع المعتل اللام على قُضاة، وأصله: قَضَيَة بفتح القاف، وضموها بعد قلب الياء ألفاً؛ فرقاً بينها وبين المفرد، من نحو: قَنَاةٍ، وإنّما قدروا كذلك؛ لأنَّهم لم يروا جمعاً على هذا الوزن في الصحيح، والمعتل إذا أشكل أمره يحمل على الصحيح)[66].

اعترض اليزدي على تعليله هذا، فقال: (وهو وهم؛ إذ من الجائز أن تكون هذه الزنة من خواصِّ المنقوص)[67].

وما علّل به اليزدي، هو ما قاله المبرد من قبل، إذ قال: (فإن كان فاعل من ذوات الواو والياء التي هما فيه لامان كان جمعه على «فُعَلَةٍ»؛ لأنّ فيه معاقبة لـ«فَعَلَةٍ» في الصحيح، وذلك قولك: قَاضٍ وقُضَاة، وغَازٍ وغُزاة، ورَامٍ ورُماة، والمعتل قد يختص بالبناء الذي لا يكون في الصحيح مثله، من ذلك أنَّ المعتل يكون على مثل:

«فَيْعِل»، ولا يكون مثل ذلك في الصحيح، نحو: سَيِّد، ومَيِّت، وهَيِّن، ولَيِّن، ونحو ذلك، ولا يكون في الصحيح إلا «فَيْعَل»، نحو: جَيْدَر[68]، وصَيْرَف)[69].

وقد علل الرضي بغير ذلك؛ إذ قال: (وإذا كُسِّر على «فَعَلَة» في المعتل اللام، يُضَمُّ الفاء؛ لتعتدل الكلمة بالثقل في أولها والخفة بالقلب في الأخير)[70]، يريد أن يقول: إذا كُسِّر فاعل صفة، معتل اللام بالياء، أو الواو، نحو: رَامٍ، ودَاعٍ على «فَعَلَة» يضم الفاء، أي: أنّ أصل جمع: رَامٍ، ودَاعٍ: رَمَيَة ودَعَوَة بفتح الراء، والدال فيهما، فيضم أولهما بعد قلب آخرهما ألفاً؛ ليعتدل طرفاً الكلمة.

أما الفرّاء فقد زعم أَنَّ أصل «قُضَاة» قُضَّىً، على وزن «فُعَّل» بتشديد العين، نحو: صَائم وصُوَّم، وقَائم وقُوَّم، فاستثقل ذلك عليهم، فحذفوا إحدى العينين، وعوضوا عنها الهاء، كما قالوا: «أَقَمْتُه إِقَامَةً»، فإذا شدَّدوا سقطت الهاء، كما في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخۡوَٰنِهِمۡ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَوۡ كَانُواْ غُزّٗى لَّوۡ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ لِيَجۡعَلَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ حَسۡرَةٗ فِي قُلُوبِهِمۡۗ وَٱللَّهُ يُحۡيِۦ وَيُمِيتُۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ ١٥٦ ﴾[71]، وقال: لو قال أحدهم الرُّعَّى في الرُّعَاة، والعُفَّى في العُفَاة[72] لكان مصيباً[73].

وقد علق السيوطي على هذه الآراء، قائلاً: (والأصح أنَّ الضمَّ في هذا الوزن أصل، وقيل: لا بل أصله «فَعَلَة» حول إلى الضم؛ للفرق بين الصحيح والمعتل، والأصح أنَّه ليس مخففاً من «فُعَّل» المشدد)[74].

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في التقاء الساكنين: (**وَالفَتْحِ فِي نُوْنِ «مِنْ» مَعَ الّلامِ، نَحْو: مِنَ الرَّجُلِ. وَالكَسْرُ ضَعِيْفٌ، عَكسُ «مِنِ ابْنِكَ»، و«عَنْ» عَلَى الأَصْلِ، وَ«عَنُ الرَّجُلِ» بالضَّمِّ ضَعِيْفٌ**)[75].

يقول الجاربردي معللاً وموجهاً ضم النون في «عن»: (وكأنَّهم حركوا النون بالضم؛ لاتباع ضمة الجيم)[76].

اعترض اليزدي على توجيهه هذا، فقال: (وهو فاسد؛ لأنَّه ربَّما لا يكون في الاسم الداخلة هي عليه ضم، كالفَرَسِ تقديراً)[77].

الضم في نون «عَنْ» في قولهم: «عَنُ الرَّجُلِ» لغة ضعيفة، حكيت عن أبي الحسن الأخفش[78]، وقد وصفها ابن الحاجب في شرحه بأنَّها لغة قبيحة رديِّة[79]، وقد وجهها في شرحه للمفصل بقوله: (وأمَّا ما حكي «عَنُ الرَّجُلِ» بضم نون «عن»، فلغة ليست بجيدة، ووجهها من حيث الجملة: أنَّهم شبَّهوها بحرف العلة لمَّا انفتح ما قبلها، كما شبَّهوها لمَّا انكسر ما قبلها بحرف العلة، فقالوا: مِلْعَنْبَرِ، بحذف نون «مِنَ العَنْبَرِ»، كما قالوا: «خُذُ العَنْبَرَ» بحذف واو الجمع في اللفظ، فكذلك قالوا: عَنُ الرَّجُلِ، كما قالوا: اخْشَوُا القوم)[80]. وقد علق اليزدي على توجيهه قائلاً: (وهذا توجيه غير قوي، يعرفه المتأمل)[81].

والذي يبدو لي أنَّ حذف نون «مِنْ» في قولهم: «مِلْعَنْبَرِ» ونحوه، هو أنَّ لام التعريف إذا ظهرت في الاسم حذف الساكن قبلها؛ لأنَّ الساكن لا يدغم في الساكن، تقول: أكلت مِلْخُبْزِ، هذا مِلْكَذِبِ، وركبت مِلْخَيْل، ومِلآنَ، تريد: مِنَ الخبز، ومِنَ الكذب، ومِنَ الخيل، ومِنَ الآن، ومن ذلك قول الشاعر[82]:

أَبْلِغْ أَبَا دَخْتَنُوسَ مَأْلُكَةً *** غَيْرَ الّذِي قَدْ يُقَالُ مِلْكَذِبِ

يريد: مِنَ الكذب. وهذا الحذف يكون مع اللام القمرية؛ وذلك لأنَّ النون مع اللام الشمسية لا تحذف، بل تثبت، نحو قولنا: مِنَ الشَّمْسِ: مِنَشْشَمْسِ، جاء في الهمع: (نعم لجوازه شرط، وهو أن تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها، فلا تقول في «مِنَ الظَّالِمِ»: مِ الظَّالِمِ، ولا في: «مِنَ الليل»: مِ اللَّيل»)[83].

وقد عَدَّ ابن عصفور هذا الحذف من الضرورات[84]؛ إذ إنَّ القياس هو بقاء النون، ففي قولنا: مِنَ العَنْبَرِ، مِنَلْعَنْبَرِ، أو لأنَّ النون قريبة من مخرج اللام فتحذف. أما اختيار الضم في قولهم: اخْشَوُا القَومَ؛ فلكراهة الكسر مع الواو؛ وللفرق بين واو الضمير، وبين واو «لَوْ» و«أَوْ»، ولكون الضم مشعراً بضم اللام المحذوفة؛ إذ الأصل: «اخْشَيُوْا» موازن «اذْهَبُوا» فانقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها،

فاجتمع ساكنان، فحذفت الألف، وهي «لام الفعل»، فحين وصلت حرّكت الواو بالضم[85].

وقد علق الغزيُّ على الجاربردي؛ إذ قال: (هذا التوجيه مع ضعفه لا يأتي في نحو: مِنَ القَوْمِ)[86].

وعندي أنَّ هذه اللغة لا تصح؛ وذلك لأنَّ جميع كتب اللغة، وكتب النحو المتقدمة لم تشر إلى وجود هكذا لغة، والذي أشار إلى هذه اللغة هو الزمخشري في المفصل[87]، وتبعه على ذلك الذين جاءوا من بعده، كالرضي[88]، وركن الدين[89]، وأبو حيان[90]، والسيوطي[91]، ولو صحت هذه الحكاية فلا يقاس عليها غيره، ولو قيس أيضاً لم يجز القياس إلا في مثله، مما بعد الساكن فيه ضم، نحو: أَجزتُ عَنُ السَّبُع، وعَنُ الضَّبُعِ، وبقي الرَّجُلُ بَعيداً عَنُ الرَّؤُف، والله أعلم بالصواب.

المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: (**والعِرَضْنَةُ**: «**فِعَلْنَةً**»؛ **لأَنَّهُ مِنَ الاعْتِرَاضِ**)[92].

يقول الجاربردي حينما شرح قول ابن الحاجب: (أي: وكان العِرَضْنَة، وهي الناقة التي من عادتها أن تمشي معترضة للنشاط[93]، «فِعَلْنَة»، لا «فِعَلْلَة»، مع كثرة «فِعَلْلَة» كرِبَحْلَة، وسِبَحْلَة، وكلاهما بمعنى الطويل السمين[94]، وعدم «فِعَلْنَة»؛ لأنَّه مشتق من الاعتراض)[95].

يتبين من هذا النص أنَّ الجاربردي جعل النون زائدة في العرضنة، فهو على زنة «فِعَلْنَة» لا «فِعَلْلَة»؛ لأنَّه مشتق من الاعتراض، وهذا ما دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (وهو سَهْوٌ؛ لأنَّ الاعتراض من أمثلة اشتقاقه، وإنَّما هو مشتق من العَرْضِ)[96].

ولم يكن الجاربردي أول من قال بهذا الاشتقاق، بل سبقه عدد من علماء العربية، وفي مقدمتهم سيبويه، إذ قال: (أما العِرَضْنَة والخِلَفْنَة، فقد تَبَيَّنَتَا؛ لأنَّهما من الاعتراض والخلاف)[97].

فسيبويه يجعله ثلاثياً من «ع رض» وأنَّ وزنه «فِعَلْنَة»، واستدل على ذلك بأنَّ اشتقاقه من الاعتراض، وتابعه في هذا الاشتقاق عدد من العلماء كابن جني[98]، والعكبري[99]، وابن الحاجب[100]، وركن الدين[101]، ونقره كار[102]، والنظام[103]، وزكريا الأنصاري[104]، وعصام الدين[105]، والفتني[106]، وابن الغياث[107]. أما ابن عصفور فقد ذهب إلى أن «العِرَضْنَة» مشتق من «التَّعَرُّضِ»[108].

يتجلى لنا مما تقدم أنَّ الجاربردي لم يكن كلامه سهواً كما ادعى ذلك اليزدي، فهل هؤلاء العلماء كلهم على سهو؟

ليس الأمر كذلك؛ إذ إنَّ «العِرَضْنَة» يصح أن يكون مشتقاً من الاعتراض، وأن يكون من التَّعَرُّض، ومن العَرْض، ولكن عندي أنَّ الأدق أن يكون مشتق من العَرْض، كما قال اليزدي؛ وذلك لأنَّه المصدر الأصل للاعْتِرَاضِ، وللتَّعَرُّضِ، وأنَّه أحسن تصرفاً من غيره، فتجد رَدَّه إليه سهلاً قريباً وبيّناً واضحاً، فباب المُعَارضة، والاعتراض والتَّعْرِيْض، والتَّعَرُّض، والعَارِض، والعَرُوْض، والعِرْض، ردَّه كله إلى معنى العَرْض. وليس هذا فحسب، بل إنَّ من معاني العِرَضْنَة، يقال: امرأة عِرَضْنَة: أي: ضَخْمَةٌ قَدْ ذَهَبَتْ عَرْضَاً مِنْ سِمَنِهَا[109]، فليس في هذا المعنى اعتراض، بل عرض الذي هو خلاف الطول.

وهناك من العلماء من جعل العرضنة رباعيّاً من مادة «عرضن»، وأن وزنه «فِعَلْلَة»، أي: نونه أصلية فيه لا زائدة، كالخليل[110]، والأزهري[111]، وأمَّا ابن منظور فقد جعله تارة من مادة «عرض»[112]، وتارة من مادة «عرضن»[113].

المسألة الثامنة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: (**وتَرَبُوْتٌ: فَعَلُوْتٌ؛ مِنَ التُّرَابِ عِنْدَ سِيْبَوَيْهِ؛ لأَنَّهُ الذَّلُولُ**)[114].

يقول الجاربردي عندما شرح هذا القول: (ذكر في شرح الهادي[115]: نَاقَةٌ تَرَبُوْتٌ، أي: مُذَلَّلَةٌ، والأصل دَرَبُوت؛ لأنَّه من الدربة، وأنا أقول إنَّما لم يختر سيبويه هذا المذهب؛ لأنَّ الأصل عدم الإبدال)[116].

وما ذكره الجاربردي هو الذي دفع اليزدي إلى الاعتراض عليه بقوله: (وهذا غلط وقع من هذا الشارح، كأنَّه توهم أنَّ مذهب سيبويه عدم الإبدال، وليس الأمر كذلك)[117]؛ لأنَّ هذا المذهب الذي ذكره الزنجاني في شرح الهادي هو مذهب سيبويه، جاء في الكتاب: (وكذلك التَّرَبُوْت؛ لأنَّه من الذَّلول، يقال للذلول: مُدَرَّبٌ، فأبدلوا التاء مكان الدال، كما قالوا: الدَّولج في التَّولج[118]، فأبدلوا الدال مكان التاء، وكما قالوا: سِتَّةٌ، فأبدلوا التاء مكان الدال ومكان السين[119]، كما قالوا: سَبَنْتىً وسَبَنْدىً[120]، واتَّغَرَ وادَّغَرَ، وأصله اتْتَغَر، فاشتركا في هذا الموضع)[121].

والذي قال إنَّه مشتق من التُّراب هو ابن السراج، إذ قال: (وناقة تَرَبُوت، وهي الخيار الفارهة، كذا في كتاب سيبويه[122]، وقيل: إنّها اللينة الذَّلُول، وهو عندي الصواب؛ لأنَّه مشتق من التُّرَاب)[123].

وممن قال بهذا الرأي أيضاً الجوهري: (وجَمَلٌ تَرَبُوْتٌ، ونَاقَةٌ تَرَبُوْتٌ، أي: ذَلُولٌ، وأصله من التُّرَابِ، الذكر والأنثى فيه سواء)[124].

وقد اعترض ابن بَرِّي[125] عليه، فقال: (الصواب ما قاله أبو علي في «تَرَبُوتٍ»، أنَّ أصله «دَرَبُوتٌ»، من الدُّرْبَةِ، فأُبْدِلَ من الدالِ التاءُ، كما أبدلوا من التاء دالاً في قولهم: دَوْلَج، وأصله: تَوْلَجٌ، ووزنه «تَفْعَل» من وَلَجَ)[126].

وليس الأمر كذلك؛ لأنَّ سيبويه هو من قال بذلك، وتبعه على هذا أبو علي الفارسي[127]، وكان ينبغي على اليزدي أن يعترض على ابن الحاجب أولاً؛ لأنَّه هو الذي ذكر أنَّ سيبويه اشتق «التَّرَبُوْت» من التُّراب في الشافية، وأكده كذلك في شرحه لهذه الشافية، إذ قال: (وتربُوتٌ فَعلُوتٌ من التُّرابِ عند سيبويه رحمه الله؛ لأنَّه الذَّلُول، والذِّلَّةُ والمَسْكَنَةُ تناسب التُّراب، ألا ترى إلى قوله:﴿ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٍ ﴾[128]، فلما كان كذلك حكم على أنَّه مشتق منه، جعل الواو والتاء زائدتين)[129].

فالتغليط لا يختص بالجاربردي فقط، بل يتعدى إلى ابن الحاجب، ومن تبعه من الشارحين كالرضي[130] وركن الدين[131]، قال الرضي حينما شرح قول ابن الحاجب المارّ ذكره آنفاً: (ومثال ما لا تعارض لشيء منهما لا لعدم النظير، ولا للغلبة تَرَبُوت،

فسيبويه اعتبر الغلبة والاشتقاق البعيد، وقال: هو من التُّراب؛ لأنَّ التَّرَبُوتَ الذَّلُول، وفي التراب معنى الذِّلَّة، قال تعالى: ﴿ أَوۡ مِسۡكِينٗا ذَا مَتۡرَبَةٍ ﴾وقال بعضهم[132]: التاء بدل من الدال؛ وهو من الدُّرْبَة، وهو قريب لو ثبت الإبدال، ولو ترك اعتبار الاشتقاق أيضاً لم يكن فَعَلُولاً كقَرَبُوس[133]؛ لأنَّ التاء من الغوالب)[134].

والذي يلحظ في كتاب سيبويه أنه حكم على زيادة الواو والتاء بالغلبة والاشتقاق القريب[135]، وليس بالاشتقاق البعيد كما توهموا.

وهذا إن دلّ على شيء، فإنَّما يدل على أنَّهم لم يراجعوا كتاب سيبويه، بل اعتمدوا على ما قاله ابن الحاجب في المتن والشرح، وهذا ما أوقعهم في الخطأ. ولم يقتصر الأمر على هذين الشارحين فقط، بل تعدى إلى أغلب الشراح الذين جاءوا من بعدهما كنقره كار[136]، والنظام[137]، وزكريا الأنصاري[138]، وعصام الدين[139]، والفتني[140]، وابن الغياث[141].

ويعدُّ اليزدي أول شارح نبّه إلى أنَّ سيبويه لم يقل بأنَّ التَّرَبُوتَ مشتق من التُّرَاب، بل من الدُّرْبة، وهذا يدل على أنه لا يأخذ القول كما هو، بل يتحقق منه بمراجعة الكتب وإطالة النظر فيها قبل إصدار الحكم عليه، وقد أيد الغَزِّيُّ اليزدِيَّ فيما نقله حين علّق على قول الجاربردي: (إنما لم يختر سيبويه هذا المذهب)[142]، إذ قال: (وما نقله **[اليزدي]** عن سيبويه هو كذلك في كتابه في: باب علل ما يجعله زائداً من حروف الزوائد، وما يجعله من نفس الحرف. وذكر له نظائر اشتملت على إبدال الدال تاء وبالعكس)[143].

المسألة التاسعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: (**الزَّائِدُ فِي نَحْوِ كَرَّمَ الثَّانِي، وَقَالَ الخَلِيْلُ: الأَوَّلُ، وَجَوَّزَ سِيْبَوَيْهِ الأَمْرَيْنِ**)[144].

يقول الجاربردي: (قال الخليل: الأول؛ لأنَّ الحكم على الساكن بالزيادة أولى)[145].

اعترض اليزدي على توجيهه هذا، فقال: (هذا التوجيه مبني على توهمه أنَّ الكلام فيما أول حرفي التضعيف ساكن؛ إذ المذكور في المتن هكذا: «والزائد في كَرَّمَ»، وهو خطأ؛ لأنَّ الكلام في الأعمّ، من الكتاب[146]: قال – أي: الخليل– في «فَعْلَل وفعلٍّ» ونحوهما: الأولى هي الزائدة؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثوالث، نحو: جَدْوَلٍ، وعِثْيَرٍ، وشَمَالٍ. فترى أنَّه لا التفات في قول الخليل إلى السكون، ولا إلى الحركة؛ بل العبرة بمناسبته مع ما هو نص في الزيادة)[147].

مذهب الخليل أنَّ الزائد هو الأول، سواء أكان الزائد للإلحاق نحو: قَرْدَدٍ، أم لغير الإلحاق، نحو: كَرَّمَ، وحكم على زيادة الأول في نحو: كَرَّمَ؛ لأنَّ الراء الأولى تقع بإزاء الواو، والياء والألف، من: حَوْقَل، وضَارب، وبَيْطَر فهي مِثْلُهُنَّ في الزيادة، قال سيبويه: (سألت الخليل فقلت: سُلَّمٌ أيَّتُهما الزائدة؟ فقال: الأولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو والياء والألف يَقَعْنَ ثواني في: فَوْعَل، وفَاعل، وفَيعل)[148].

فنرى أنَّ الخليل لم يحكم بزيادة الحرف الأول؛ لأنَّه ساكن، بل حكم عليه؛ لأنَّه واقع موقع الحرف الزائد من الكلمة، وكذلك حكم الخليل على زيادة الأول في نحو: مَهْدَدَ، وفي نحو: خِدَبّ[149]؛ لأنَّ الواو والياء والألف يقعن ثوالث، نحو: جَدْوَل، وعِثْيَر، وشَمْأَل، وكذلك حكم على عَدَبَّس[150] الأولى من الحرفين هو الزائد؛ لأنَّه بمنزلة فَدَوْكَسٍ[151]، وياء عَمَيْثَلٍ[152]، وكذلك قَفَعْدَدٌ[153]، الأول منهما هو الزائد؛ لأنَّه بإزاء الواو في كنَهْوَرٍ[154]. خلاصة هذا أنَّه إذا اجتمع زائدان فالأول منهما أولى بأن يجعل زائداً على قول الخليل.

يتضح لنا مما تقدم أنَّ الخليل لم يلتفت إلى السكون، ولا إلى الحركة، بل التفت إلى مواطن زيادة الحروف الثلاث: الواو والياء والألف في الكلمة، ثم قاس عليها.

والذي أوهم الجاربردي، ومن تبعه[155] في هذا التوجيه هو ما ذكره ابن الحاجب نفسه في شافيته عندما قال: (والزائد في نحو كَرَّمَ)[156]، كما قال اليزدي، ولو

قال ابن الحاجب: الزائد في نحو: كَرَّم، وقَرْدَدَ الثاني، وقال الخليل: الأول، لكان أشمل وأوضح.

المسألة العاشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: **(وَكَالهَمْزَة أَوَّلاً مَعَ ثَلاثَةِ أُصُوْلٍ فَقَطْ، فَأَفْكَل: أَفْعَل، وَالمُخَالِفُ مُخْطِئٌ، وإِصْطَبْلٌ: فِعْلَلٌ، كقِرْطَعْبٍ. وَالمَيْمُ كَذَلِكَ، ومُطَّرِدَةٌ فِي الجَارِي عَلَى الفِعْل)**[157].

يقول الجاربردي في توجيه الشبه بين الهمزة والميم في الزيادة: (لأنَّ الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من الشفتين، وهو أول المخارج من الطرف الآخر، فجعلت زيادتهما أولاً؛ ليناسب مخرجهما موضع زيادتهما)[158].

اعترض اليزدي على توجيهه هذا، فقال: (وهو كلام متكلف؛ لأنَّ الواو أيضاً شفوية، فلو كان الأمر كما ذكر، كان حقها أن تقع كالهمزة؛ لكنَّها لا تقع أولاً زيادة قط)[159].

ولم يكن الجاربردي أول من قال بهذا التوجيه، بل سبقه ابن يعيش، إذ قال: (أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة سواء، موضع زيادتها أن تقع في أول بنات الثلاثة. والجامع بينهما أنَّ الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر، والميم من الشفتين. وهو أول المخارج من الطرف الآخر. فجعلت زيادتها أولاً ليناسب مخرجاهما موضع زيادتهما)[160].

وهذا التوجيه مبني على ما رآه هو من أنَّ مخرج الميم هو أول المخارج من الطرف الآخر، إذ قال: (والفاء والباء والميم من حيز واحد، وهي الشفة، ويقال لها لذلك: شفهية، وشفوية. فالفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى، ومما بين الشفتين مخرج الميم والباء، إلا أنَّ الميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة... والواو أيضاً فيها غنة، إلا أنَّ الواو من الجوف؛ لأنَّها تهوي من الفم لما فيها من اللين حتى تتصل بمخرج الألف)[161].

فنلاحظ أنَّه جعل مخرج الميم أول المخارج من الطرف الآخر بدلاً من مخرج الواو، حيث أخرج الواو من حيز الشفة، ونسبها إلى الجوف.

وما جاء به ابن يعيش، فيه نظر؛ وذلك لأنَّه لم يكن محل وفاق بين علماء العربية، إذ جعل الخليل بن أحمد مُخْرَج العين من أقصى الحلق[162]، ومخرج الميم هو آخر الحروف الصحاح الذي يخرج من بين الشفتين، إذ قال: (والميم من الحروف الصحاح الستة المذلقة التي هي في حيزين: حيز الشفتين، وحيز ذولق اللسان، وهي من التأليف: الحرف الثالث للفاء والباء، وهي آخر الحروف من الحيز الأول، وهو الحيز الشفوي)[163].

ووافقه المبرد في الميم، ولم يوافقه في العين، بل جعل حرف الهمزة هو الذي يخرج من أقصى الحلق، فقال: (للحلق ثلاثة مخارج، فمن أقصى الحلق مخرج الهمزة، وهي أبعد الحروف)[164]، وقال أيضاً: (ومن الشفة مخرج الواو والباء والميم، إلا أنَّ الواو تهوى في الفم حتى تتصل بمخرج الطاء والضاد وتتفشى حتى تتصل بمخرج اللام)[165].

بينما جعل سيبويه[166]، ومن سار معه[167]، حرف الهمزة من أقصى الحلق، وحرف الواو هو آخر حرف يخرج من بين الشفتين، إذ قال: (فللحلق منها ثلاثة، فأقصاها مُخْرَجاً: الهمزة)[168]، وقال أيضاً: (ومما بين الشفتين مُخْرَجُ الباء، والميم، والواو)[169]، وقد وافقه أيضاً بعض العلماء المحدثين في ذلك[170].

ولو علل ابن يعيش، والجاربردي ومن تبعهما[171]، وجه الشبه بين الهمزة والميم في الزيادة أولاً؛ لكثرتها في هذا الموضع، لكان أسَدَّ وأوضح. قال سيبويه: (الميم بمنزلة الألف؛ لأنَّها إنَّما كثرت مزيدة أولاً، فموضع زيادتها كموضع الألف، وكثرتها ككثرتها إذا كانت أولاً في الاسم والصفة. فلمَّا كانت تلحق كما تلحق، وتكثر ككثرتها ألحقت بها)[172].

وقال ركن الدين: (الميم كالهمزة فيما ذكرناه، فإنَّها إذا وقعت أولاً مع ثلاثة أصول فقط، نحو: مَقْعَد كانت زائدة؛ لكثرة وقوعها زائدة)[173].

ولو كان الأمر كما ادعى ابن يعيش، ومن تبعه، لكانت الواو كالهمزة تقع زائدة أولاً؛ لأنَّها آخر الحروف مخرجاً من الطرف الآخر، أي: من بين الشفتين على رأي سيبويه ومن تبعه، ولم يقل أحد بذلك[174].

وهذا إن دل على شيء، فإنَّما يدلّ على أنَّ في ذلك التعليل وهنًا وتكلفًا.

المسألة الحادية عشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: (**فَإِنْ تَعَدَّدَ الغَالِبُ مَعَ ثَلاثَةِ أُصُوْلٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيْهَا أَوْ فِيْهِمَا، كَحَبَنْطىً، فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بِخُروجِهَا، كَمِيْمِ مَرْيَمَ، ومَدْيَنَ وَهَمْزَةِ أَيْدَعَ**)[175].

يقول الجاربردي عندما شرح هذا القول: (فإن خرجت على تقدير جعل أحدهما أصلاً دون الآخر حكم بزيادته كميم مَرْيَمَ، ومَدْيَنَ، وهو اسم مكان، فإنَّك تحكم بزيادتها دون الياء؛ لعدم «فَعْيَل» وكثرة «مَفْعَل»، وكهمزة أَيْدَع، وهو الزعفران، فإنَّك تحكم بزيادتها دون الياء؛ لعدم «فَيْعَل» وكثرة «أَفْعَل»)[176].

اعترض اليزدي على تعليله هذا، فقال: (وهو خطأ؛ لأنَّ «فَيْعَلاً» موجود كهَيْكَلٍ، وصَيْقَلٍ، وضَيْغَمٍ، وأيضاً يشبه التناقض؛ لأنَّ الكثرة تطلق مقابلة القلة، لا العدم)[177].

وما أجاب به اليزدي قد ذكره الجاربردي نفسه بعد الكلام الذي نقلته قبل قليل، فورد نظراً عليه، إذ قال: (وفيه نظر؛ لوجود «فَيْعَل»، كصَيْقَلٍ وبَيْدَرٍ)[178].

ويبدو لي أنَّ الجاربردي علل بهذا جرياً على ظاهر متن الشافية فورد النظر بعد ذلك، والظاهر أنَّ هذا مراد ابن الحاجب في شرحه للشافية، إذ قال: (وكهمزة أَيْدَعٍ مع الياء، فإنَّه إمَّا أَفْعَلٌ، وإمَّا فَيْعَلٌ، وفَيْعَلٌ بعيد، وأَفْعَلُ كثير فوجب الحكم بزيادة الهمزة)[179].

ولو علل الجاربردي بالقلة كما فعل ركن الدين[180]، واليزدي[181] لم يحتج إلى هذا النظر، وقد أورد الرضي اعتراضاً على ابن الحاجب في قوله: (وهمزة أَيْدَع)[182]، إذ قال: (ليس بوجه؛ لأنَّ «فَيْعَلاً»، بفتح العين ليس بخارج عن الأوزان في الصحيح

العين، كصَيْرَفٍ، وضَيْغَمٍ، بلى ذلك خارج في المعتل العين، لم يجئ إلا عَيَّنٌ، قال[183]: مَا بَالُ عَيْني كالشَّعِيبِ العَيَّنِ. وفَيْعِلٌ –بكسر العين– كثير فيه، كسَيِّدٍ ومَيِّتٍ، وبَيِّنٍ، مفقود في الصحيح العين)[184].

وتبعه في هذا الاعتراض اليزدي بقوله: (اعلم أنَّ هذا الترجيح ينافي قوله «رُجِّحَ بخروجها»؛ إذ لا خروج لـ«فَيْعَلٍ» عن الكلام؛ لأنَّ الغرض أنَّه قليل... والقليل لا يكون خارجاً)[185].

المسألة الثانية عشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: **(فَإِنْ تَعَدَّدَ الغَالِبُ مَعَ ثَلاثَةِ أُصُوْلٍ حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيْهَا أَوْ فِيْهِمَا، كَحَبَنْطىً، فَإِنْ تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بِخُروجِهَا، كَمِيْمِ مَرْيَمَ، ومَدْيَنَ وَهَمْزَةِ أَيْدَعٍ، وَيَاءِ تَيَّحَانَ)**[186]، وقال أيضاً: **(فَإِنْ خَرَجَتَا رُجِّحَ بِأَكْثَرِهِمَا، كَالتَّضْعِيْفِ فِي تَيَّفَّان)**[187].

يقول الجاربردي عندما شرح قول ابن الحاجب هذا بقوله: (وكياء تَيَّحَانَ، وهو الذي يقع فيما لا يعنيه[188]، فإنك تحكم بزيادتها دون التاء؛ لوجود «فَيْعَلان»، نحو: تَيَّفَان، وهو النشيط[189]، وعدم «تَفْعَلان»)[190]. ويقول أيضاً: (قوله: «فإن خرجتا» لما فرغ من القسم الأول وهو أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير كون أحدهما أصلاً دون الآخر، شرع في القسم الثاني، وهو أن تخرج على التقديرين، فيرجح ههنا بأكثرهما زيادة كالتضعيف في تَيَّفَان؛ إذ فَعَّلان وتَفِعْلان لم يوجد في أبنيتهم لكن زيادة التضعيف أكثر، فوزنه: فَعَّلانٍ. يقال: جاءنا على تَيَّفَان ذاك، أي: أوله)[191].

اعترض اليزدي على كلام الجاربردي قائلا: (واعلم أنَّ شارحاً[192] قال في باب تَيَّحَان: إنه فَيْعَلان كتَيَّفَانٍ، وحكم ههنا أنَّ تَيَّفَانَاً فَعَّلان، فقلد المصنف[193]، ويؤذن هذا بأنَّه قد تحير فيه)[194].

وما قاله اليزدي، فيه نظر؛ لأنَّ الجاربردي لم يذكر لفظ تَيَّفَان بياء مكسورة مشددة وفاء في باب تَيَّحَان، بل ذكر لفظ تَيَّفَان بياء مفتوحة مشددة وقاف. وأصل تَيَّفَان: تَيْوَقَان[195] على زنة فَيْعَلان، لا فَعَّلان، والدليل على كونه فَيْعَلاناً، لا فَعَّلاناً؛

لأنَّه لو كان كذا لزم أن يكون أصله مهملاً بخلاف فَيْعَلان؛ بيانه أنَّ كونه فَعَّلاناً يستلزم أن تكون أصوله تيق، وهو مهمل، وأما كونه فيعلاناً فيستلزم أن تكون أصوله توق، وذا مستعمل[196]. جاء في تهذيب اللغة ما نصه: (وفي نوادر الأعراب: يتيع عليَّ فلانٌ، وفلانٌ تَيَّعَان[197] وتَيَّحَان، تَيِّعٌ تَيِّحٌ وتَيَّقَان وتَيِّقٌ مثله)[198].

وتَيِّق أصله تَيْوِقٌ، فقلبت الواو ياء، ثم أدغمت في الياء، فصار اللفظ: تَيِّقاً. ولم يُذْكَر التَّيَّقَان، ولا التَّيِّق في مادة «توق» في المعجمات ما خلا معجم القاموس[199]، وتاج العروس[200] اللذين ذكرا التيقان في مادة «توق» من دون التَيِّق، أما صاحب المحيط في اللغة فلم يذكر إلا التَّيَّقَان ولكن كان ذكره في مادة «تأق»، إذ قال: (وتاق الرجل القوس يَتُوْقُها تَوْقاً: مُلَيَّنٌ في معنى الهمزة، والتَّيَّقَانُ من الرجال: الشديدُ الوَثْبِ)[201].

يفهم من هذا النص أنَّ أصله تَيْأَقَان على زنة «فَيْعَلان» أيضاً؛ لأنَّ التاء والهمزة والقاف فيه أصلية.

وهذا المثال، أعني: «تَئِفَّان» اضطربت كثير من الأصول في روايته، وفي وزنه، وفي تفسيره. ففي طبعة باريس لـ«لكتاب»[202]، وفي طبعة بولاق[203]، وفي طبعة عبد السلام هارون[204]، وفي طبعة أميل يعقوب[205]، وفي نسخة ابن خروف التي كتبها بيده[206]، تَئِفَّان على زنة فَعِلَّان، قال سيبويه: (ويكون على فَعِلَّان، قالوا: تَئِفَّان، وهو اسم، ولم يجئ صفة)[207].

إلا أنَّ في نسخة ابن خروف جملة «ولم يجئ صفة» محذوفة، وهو كذلك في شرح الكتاب للسيرافي[208]، وفي شرح الكتاب للأعلم الشنتمري[209]، وهو اختيار ابن يعيش[210]، وابن الحاجب[211]، وابن عصفور[212]، وابن الناظم[213]، وركن الدين[214]، وأبي حيان[215]، وغيرهم[216].

وقد نقل اليزدي قولاً لسيبويه يختلف عمَّا ذكر في المطبوع، إذ قال: (واعلم أنَّ مذهب سيبويه أنَّه فَيْعَلان، قال[217]: «ويكون على فَيْعَلان، قالوا تَيِّقَانٌ»)[218].

ولم أقف على هذا النص فيما اطلعت عليها من مطبوعات الكتاب، ومن مخطوطاته. ويبدو لي أنَّ اليزدي قد اعتمد على مخطوطة لم تصل إلينا، أو أنَّها في إحدى المكتبات التي لم تر النور بعد؛ لأنَّ للكتاب نسخاً خطية كثيرة محفوظة في بعض مكتبات العالم الكبرى، إذ ذكر الدكتور إميل يعقوب ثمان وثلاثين نسخة للكتاب[219].

وهو عند أبي حاتم السجستاني؛ «تَيِّفَان»، بالتاء المثناة الفوقية والياء المثناة التحتية المشددة المكسورة[220]، وكذا هو عند الجَرْمِي فيما نقل عنه، وفسراه بالنشيط، فهو صفة عندهم، قال السخاوي: (تَيِّقان: فَيْعَلان، كذا قال الجَرْمي، وفسره بأنه النشيط)[221].

وكذا هو عند ابن الدهان النحوي[222]، وجاء كذلك في الاستدراك للزُّبيدي إلا أنَّ وزنه كان على فَعِّلان، وأنَّه اسم لا صفة، إذ قال: (قال سيبويه: وعلى فَعِّلان فالاسم تَيِّقان)[223]، وهو اختيار الفتني[224]، ولكن الزُّبيدي في أمثلة الأبنية ذكر تَيِّفان، إذ قال: (يقال: جاء على تيفة ذلك وتفيئته، أي: على وقته، وذكر بعض اللغويين: جاء على تيفان ذلك مثل تيفة ذلك)[225].

ولم أقف على من قال تيفاناً من اللغويين، وهذا اللفظ، أعني: «تيفاناً» قد ورد في أكثر نسخ الشافية لابن الحاجب[226]، وتبعه على هذا بعض شراح الشافية كالجاربردي[227]، واليزدي[228].

وذكر ابن السراج[229] التَّئِفَّان، بيد أنَّه جعل وزنه «تَفِعْلاناً» من تركيب «أفف»، وتبعه في هذا الرأي الرضي، فقال: (فإن ثبتت في أحدهما شبهة الاشتقاق دون الآخر رجح بها، كتَئِفَّان؛ لأنَّ الأَفَفَ مستعمل دون تَأَفٍ)[230].

وما ذكره ابن السراج هو ذهول من صاحبه عن نص سيبويه، أو رأي رآه هو خالف فيه سيبويه، وما حكم به الرضي فهو اجتهاد منه، وفيه نظر؛ لأنَّ هناك ما يدفع هذا الحكم، وذلك أنَّهم يقولون: أتيته على تَئِفَة ذلك، وتَئِيفَةِ ذلك[231]، وظاهرهما أنَّهما فَعِلَة وفَعِيْلَة من تركيب «تأف».

وليس هذا فحسب، بل هناك في الكتاب اسم يوافق تَتَفَّان في مادته، فقد ذكر سيبويه في باب من غير موضع حروف الزوائد، إذ قال: (ويكون على فَعِلٍّ، وهو قليل. قالوا: تَتَفَّةٌ، وهو اسم)[232].

وبعد، فالذي يبدو لي أنَّ الصحيح «تَتَفَّان» على زنة فَعِلَّان، وأنَّ ما سواه تصحيف وتحريف، وهذا ما أكده السخاوي بقوله: (وأظن أحدهما صحف ما في كتاب سيبويه، ولا أتهم الجَرْمي)[233]، وما قاله الجاربردي كذلك لا يصح؛ لأنَّه جعل تَيَّفَانَا على زنة فَعِّلان، وأنَّ مادة «تيف» غير مستعملة[234]، وما ذكره اليزدي كذلك لا يصح؛ لأنَّه جعل «تيفاناً» على زنة «فيعلان»، وهذا مخالف لما في كتاب سيبويه، والله أعلم.

المسألة الثالثة عشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: (**وَأَوَّل يَهْيَرٍّ**[235] **وَالتَّضْعِيفُ دُوْنَ الثَّانِيَةِ**)[236]، يريد ابن الحاجب في هذا القول أنَّ يبين أنَّ الياء الأولى والتضعيف زائد، لا الياء الثانية؛ لوجود يَفْعَلّ وعدم فَعْيَلّ، قال سيبويه: (فأما يَهْيَرٌ فالزيادة فيه أولاً؛ لأنَّه ليس فيه الكلام فَعْيَلٌ)[237].

يقول الجاربردي: (ويدور في خلدي أنَّه يمكن تحقيق مثاله بأن يقال: يَفْعَل بالتخفيف كثير، نحو: يَلْمَع[238]، ويَرْمَع[239]، فإذا وقفت عليه بالتضعيف يصير على مثال: يَفْعَلّ بتشديد اللام، فقد تحقق يَفْعَلّ بالتضعيف في الجملة، وفَعْيَلّ غير موجود بوجه، والحمل على ما ثبت أولى)[240].

اعترض اليزدي على ما رآه الجاربردي، فقال: (الحمل على يَفْعَلٌ الفعل أولى؛ لأنَّ الوقف عارض، ومع العروض التضعيف قليل، ولا يبنى على العارض القليل)[241].

والجاربردي مسبوق بهذا القول، فقد سبقه ابن عصفور، إذ قال: (وأما قولهم: «حجر يَهْيَرٌّ»، فيمكن أن يكون أصله: «يَهْيَرٌ» خفيفاً، على وزن: يَفْعَلٍ كـ«يَرْمَع»، ثم

شُدِّدَ على حدّ قولهم في جَعْفَرٍ: جَعْفَرّ. وهذا أولى من إثبات بناء لم يوجد في كلامهم وهو: «يَفْعَلّ»)[242].

وقد ذكر الرضي نحواً مما قاله اليزدي، إذ قال: (يَفْعَلٌ قريب من الوزن الموجود، وهو يَرْمَعُ، ويَلْمَعُ، وأيضاً فإن يَفْعَلَّ ثابت، وإن كان في الأفعال، كيَحْمَرُّ)[243].

وعندي أنَّ اعتراض اليزدي على الجاربردي سديد؛ لأنَّ الوقف بالتضعيف لغة قليلة، وهو بمعزل عن ما هو القياس في الوقف؛ لأنَّه محل تخفيف وتسهيل. وبيّن أنَّه منافيه، ولذلك لم يأخذ به أحد من القراء إلا حرفاً واحداً رواها عِصْمَة بن عُرْوَة[244] عن أبي بكر عن عاصم بن أبي النجود، أنَّه كان يقرأ قوله عز وجل:﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ ﴾[245] بتشديد الراء[246].

ومن الشراح الذين تبعوا الجاربردي في قوله، الفتني، إذ قال: (وأول يائي يَهْيَرّ زائد، وأحد حرفي التضعيف، أي: أحد الرائين زائد أيضاً دون الياء الثانية، ودون الآخر من حرفي التضعيف؛ لكون يَفْعَلٌ أقرب من فَعْيَلّ؛ لكون يَفْعَل بخفة اللام كثير، فإذا وقف عليه بالتضعيف يشدد لامه)[247].

الخاتمة:

الحمد لله وكفى، وصلى الله على نبيه المصطفى، وعلى آله وصحبه أهل العفاف والتقى... أمّا بعد: فقد توصلت بعد نهاية هذا البحث إلى نتائج أوجزها على النحو الآتي:

- لا يختلف اثنان أَنَّ الجاربردي واليزدي عالمان جليلان يشار إليهما بالبنان.
- كان اليزدي موفقًا في أكثر اعتراضاته على الجاربردي، وتارة لم يكن موفقًا.

- تنوعت ألفاظ الاعتراض عند اليزدي، فتارة يقول: هو وهم، هو خطأ، هو فاسد، وغيرها، وهذه الألفاظ تكشف لنا أسلوبه في اعتراضه.
- مما يميز اليزدي أَنّه كان جريئًا، وأكثر اطلاعًا من الجاربردي، وهذا ما نراه واضحًا في اعتراضاته.
- يعدُّ اليزدي أول شارح من شراح الشافية نبَّه إلى أَنَّ سيبويه لم يقل بأَنَّ التَّرَبُوْت مشتق من التراب بل من الدُّرْبة، وهذا يدلّ على أَنَّه لا يأخذ القول كما هو، بل يتحقق منه بمراجعة الكتب وإطالة النظر فيها قبل إصدار الحكم.
- الجاربردي في بعض أقواله مسبوق بآراء سابقيه، وهذا ما أثبته الباحث.

والحمد لله أولًا وآخرًا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش:

[1] الشافية في علم التصريف: 14.

[2] شرح الشافية للجاربردي: 34.

[3] ينظر: الكتاب: 289/4.

[4] قِلْعَم: كدِرْهَم، اسم من أسماء الرجال. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 414/2، ولسان العرب «قلعم»: 412/12، والقاموس المحيط: 1151، وتاج العروس «قلعم»: 297/33.

[5] شرح الشافية لليزدي: 179/1.

[6] القِلْفَع، بفتح القاف ويقال بكسرها: وهو الطين اليابس المتفلق في الغدران وغيرها. ينظر: جمهرة اللغة: 1183/2، والمحكم والمحيط الأعظم: 412/2، ولسان العرب «قلفع»: 294/8.

[7] القِرْطَع، بفتح الطاء ويقال بكسرها: وهو قمل يكون في الإبل. ينظر: جمهرة اللغة: 1183/2، ولسان العرب «قرطع»: 271/8، وتاج العروس «قرطع»: 533/21.

[8] القِرْدَع، بفتح الدال ويقال بكسرها: وهو قمل يكون في الإبل أيضا كقرطع. ينظر: جمهرة اللغة: 1183/2، ولسان العرب «قردع»: 270/8، وتاج العروس «قردع»: 530/21.

[9] البِرْقَع، بفتح القاف ويقال بكسرها: اسم السماء الرابعة أو السابعة. ينظر: تهذيب اللغة: 188/3، ولسان العرب «برقع»: 9/8.

[10] الهِنْدَب والهندبا، والهِنْدَبَاء والهِنْدِبَاء: بقلة من أحرار البقول، طيب الطعم. ينظر: العين: 126/4، وتهذيب اللغة: 280/6، ولسان العرب «هندب»: 788/1.

[11] وهو جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحميري الحضرمي الشافعي، الشهير ببحرق، ولد سنة 869هـ في حضرموت، وتوفي سنة 930هـ، ومن تصانيفه: شرح الملحة للحريري، وعقد الدرر في الإيمان بالقضاء والقدر. تنظر ترجمته

في: النور السافر: 133، وديوان الإسلام: 211/1، ونزهة الخواطر: 412/4، والأعلام: 315/6.

[12] فتح الأقفال: 13.

[13] ينظر: العين: 354/5، وجمهرة اللغة: 799/2، ومقاييس اللغة «ركن»: 349، ولسان العرب «ركن»: 186/13.

[14] حاشية الغزي على شرح الجاربردي: 34.

[15] ينظر: جمهرة اللغة: 1183/2، والمحكم والمحيط الأعظم: 483/4، والمعرب: 196، ولسان العرب «درهم»: 199/12، والألفاظ الفارسية المعربة: 62.

[16] ينظر: المفضليات: 211، وكتاب الاختيارين: 333، وأساس البلاغة «أتى»: 20/1، ولسان العرب «أتى»: 17/14.

[17] سورة يوسف، من الآية 20.

[18] ينظر: الكتاب: 289/4، ورسالة الملائكة: 93، والمحكم والمحيط الأعظم: 392/2.

[19] وقد نسب هذا القول إلى أبي الحسن الأخفش. ينظر: سر صناعة الإعراب: 220/2، والممتع: 149/1.

[20] الشافية في علم التصريف: 37.

[21] شرح الشافية للجاربردي: 99.

[22] بخاتي: جمع بختي. وهي الإبل الخراسانية، وهو غير مصروف؛ لأنَّه بزنة جمع الجمع. ينظر: الصحاح «بخت»: 243/1، ولسان العرب «بخت»: 9/2، وتاج العروس «بخت»: 437/4.

[23] شرح الشافية لليزدي: 350/1.

[24] التكملة: 253.

[25] شرح الشافية للرضي: 4/2، 5.

[26] ينظر: شرح الشافية لنقره كار: 66.

[27] ينظر: شرح الشافية للنظام: 107.

[28] ينظر: المناهج الكافية: 66.

[29] ينظر: كفاية المفرطين: 73.

[30] ينظر: المناهل الصافية: 127/1.

[31] شرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: 63.

[32] شرح الشافية للجاربردي: 123.

[33] شرح الشافية لليزدي: 395/1.

[34] سورة الحج، من الآية 2.

[35] سورة النمل، من الآية 60.

[36] سورة سبأ، من الآية 16.

[37] سورة الرحمن، الآية 48.

[38] ينظر: الصحاح «ذا»: 2551/5، 2552.

[39] الكتاب: 366/3، 367.

[40] يريد: ذات. ورُبَّما كتبت التاء هاءً للوقف. جاء في كتاب العين: 207/8 ما نصه: (والأنثى ذات، ويجمع ذوات مال، فإذا وقفت على ذات، فمنهم من يرد التاء إلى هاء التأنيث، وهو القياس، ومنهم من يدع التاء على حالها ظاهرة في الوقف؛ لكثرة ما جرت على اللسان).

[41] الكتاب: 367/3.

[42] ينظر: التكملة: 252.

[43] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 92/10.

[44] ينظر: ذيل الفصيح: 24. وهو أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد بن علي، البغدادي المولد والدار، الموصلي الأصل، الشافعي النحوي اللغوي الطبيب الفيلسوف المعروف بابن اللباد، ولد ببغداد سنة 557هـ، قرأ العربية على عبد الرحمن الأنباري، توفي ببغداد سنة 629هـ، من مصنفاته: كتاب غريب

الحديث، وشرح بانت سعاد، وشرح مقدمة ابن بَابَشَاذ. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: 1571/4، وإنباه الرواة: 193/2، وعيون الأنباء في طبقات الأطباء: 683، والأعلام: 61/4.

[45] ينظر: أوضح المسالك: 292.

[46] ينظر: تاج العروس «ذو»: 431/40.

[47] التكملة: 252.

[48] المحكم والمحيط الأعظم: 92/10.

[49] ينظر: المصباح المنير «ذوي»: 211/1.

[50] هو عبد الله بن المقفع، أحد البلغاء والفصحاء، أصله من الفرس، ولد في العراق مجوسياً، وأسلم على يد عيسى بن علي عم السفاح، قتل في البصرة سنة 142هـ، من تصانيفه: الدرة اليتيمة، والأدب الكبير، وكليلة ودمنة. تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: 151/2، وتاريخ الإسلام: 910/3، ولسان الميزان:21/5، والأعلام: 140/4.

[51] الأدب الصغير: 47.

[52] هذا على رأي يونس بن حبيب، إذ قال في النسبة إلى أخت وبنت: أُخْتِيّ وبِنْتِيّ بإبقاء التاء؛ لكونها عوضاً عن اللام المحذوفة، أمَّا الخليل فيجعلها في النسب كأخ وابن، فيقال فيهما: أخويّ وبنويّ، على حذف تاء أخت وبت. ينظر: الكتاب: 360/3، 361، والأصول في النحو: 77/3، وشرح الكافية الشافية: 1955/4، وشرح الشافية للرضي: 69/2.

[53] الكافية في النحو، لوحة (52).

[54] دَوِّيٌّ منسوب إلى دَوٍّ، والدَّوُّ: القفر من الأرض، أو المستوية من الأرض، أو الفلاة الواسعة، أو المفازة. ينظر: جمهرة اللغة: 115/1، والصحاح «دوى»: 2343/6، ولسان العرب «دوا»: 276/14.

[55] كُوِّيٌّ، منسوب إلى كُوَّة، والكوة: الخرق في الجدار يدخل منه الهواء والضوء، أو المشكاة بلغة الحبشة. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 75/7، والمصباح المنير: 545/2، وتاج العروس «كوو»: 424/39.

[56] الشافية في علم التصريف: 40.

[57] شرح الشافية للجاربردي: 115.

[58] ينظر: الكتاب: 345/3.

[59] شرح الشافية لليزدي: 377/1.

[60] الكتاب: 345/3.

[61] ينظر: الخصائص: 94/2، وشرح المفصل لابن يعيش: 148/5، وشرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / 14)، وشرح الشافية للرضي: 31/2، وشرح الشافية لركن الدين: 381/1.

[62] الكتاب: 346/3.

[63] هو أبو محمد القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر اللورقي المرسي الأندلسي النحوي، يلقب بعلم الدين، ولد سنة 561هـ، وهو إمام في العربية وعالم بالقرآن والقراءة، قرأ القرآن والنحو على أبي الحسن بن الشريك، ومحمد بن نوح الغافقي، وبدمشق على التاج الكندي، وببغداد على أبي البقاء العكبري، ومن تلاميذه: ياقوت الحموي، واللبلي، توفي بدمشق سنة 661هـ، من تصانيفه: المباحث الكاملية في شرح الجزولية، وشرح الشاطبية. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: 2188/5، 2189، وإنباه الرواة: 167/4، 168، والوافي بالوفيات: 83/24، وبغية الوعاة: 250/2، والأعلام: 172/5.

[64] حاشية الغزي على شرح الجاربردي: 115.

[65] الشافية في علم التصريف: 50.

[66] شرح الشافية للجاربردي: 142.

[67] شرح الشافية لليزدي: 448/1.

[68] الجَيْدَرُ: القصير، يقال: رجلٌ جَيْدَرٌ وجَيْدَرَةٌ على المبالغة، وامرأة جَيْدَرَةٌ. ينظر: العين: 72/6، والغريب المصنف: 60/1، والجراثيم: 211/1، وديوان الأدب: 40/2، ولسان العرب «جدر»: 122/4.

[69] المقتضب: 221/2.

[70] شرح الشافية للرضي: 156/2.

[71] سورة آل عمران، من الآية 156.

[72] العُفَاة جمع عافٍ، وهو كل من جاء يطلب فضلاً أو معروفاً أو رزقاً. ينظر: الصحاح «عفا»: 2433/6، ومقاييس اللغة «عفو»: 578، ولسان العرب «عفا»: 74/15.

[73] ينظر: أدب الكاتب: 412، وشرح الشافية للرضي: 156/2، وشرح الشافية لنقره كار: 99، والمناهج الكافية: 99.

[74] الهمع: 359/3.

[75] الشافية في علم التصريف: 59.

[76] شرح الشافية للجاربردي: 162.

[77] شرح الشافية لليزدي: 494/1.

[78] ينظر: المفصل: 302، وشرح الشافية للرضي: 247/2، والارتشاف: 344/1.

[79] ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (أ / 25).

[80] الإيضاح في شرح المفصل: 646.

[81] شرح الشافية لليزدي: 494/1.

[82] هذا البيت في: سر صناعة الإعراب: 193/2، والخصائص: 312/1، والصحاح «ألك»: 1573/4، وإيضاح شواهد الإيضاح: 400/1، ولسان العرب «ألك»: 392/10، وتاج العروس «دخس»: 59/16.

[83] الهمع: 413/3.

[84] ضرائر الشعر: 114.

[85] ينظر: شرح الشافية للرضي: 243/2، وشرح الشافية لركن الدين: 494/1، 505.

[86] حاشية الغزي على شرح الجاربردي: 162.

[87] ينظر: المفصل: 302.

[88] ينظر: شرح الشافية للرضي: 247/2.

[89] ينظر: شرح الشافية لركن الدين: 510/1.

[90] ينظر: الارتشاف: 344/1.

[91] ينظر: الهمع: 408/3.

[92] الشافية في علم التصريف: 71.

[93] ينظر: الصحاح «عرض»: 1085/3، ولسان العرب «عرضن»: 182/7، وتاج العروس «عرض»: 404/18.

[94] ينظر: جمهرة اللغة: 115/2، والمحكم والمحيط الأعظم: 67/4، والمخصص: 220/4، ولسان العرب «سبحل»: 323/11.

[95] شرح الشافية للجاربردي: 204، 205.

[96] شرح الشافية لليزدي: 593/1.

[97] الكتاب: 320/4.

[98] ينظر: المنصف:167.

[99] ينظر: اللباب: 444.

[100] ينظر: الشافية في علم التصريف: 71، وشرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / 30).

[101] ينظر: شرح الشافية لركن الدين: 588/2.

[102] ينظر: شرح الشافية لنقره كار: 143.

[103] ينظر: شرح الشافية للنظام: 200.

[104] ينظر: المناهج الكافية: 143.

[105] ينظر: شرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: 129.

[106] ينظر: كفاية المفرطين: 149.

[107] ينظر: المناهل الصافية: 123/2.

[108] ينظر: الممتع: 271/1.

[109] ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 401/1، ولسان العرب «عرضن»: 285/13، وتاج العروس «عرض»: 428/18.

[110] ينظر: العين: 325/2.

[111] ينظر: تهذيب اللغة: 210/3.

[112] ينظر: لسان العرب «عرض»: 182/7.

[113] ينظر: المصدر نفسه «عرضن»: 284/13.

[114] الشافية في علم التصريف: 73.

[115] صاحب هذا الكتاب هو عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الخزرجي الزنجاني المتوفى سنة 655هـ أو بعدها، وقد أكثر الجاربردي من النقل عن هذا الكتاب في شرح الشافية، من تصانيفه: تصريف العزي. تنظر ترجمته في: بغية الوعاة: 122/2، وهدية العارفين: 638/1، ومعجم المؤلفين: 216/6.

[116] شرح الشافية للجاربردي: 211.

[117] شرح الشافية لليزدي: 611/1.

[118] التولج: كناس الوحش من الظباء وغيرها. ينظر: الصحاح «ولج»: 348/1، والمخصص: 268/2، ولسان العرب «ولج»: 400/2.

[119] لأنَّ أصل ستة هو سِدْس. ينظر: ديوان الأدب: 29/3، ولسان العرب «ستت»: 40/2.

[120] السَّبَنْتى والسَّبَنْدَى: النمر، وقيل: الأسد، وكذلك: الجريء من كل شيء. ينظر: العين: 341/7، والصحاح «سبد»: 483/2، وتاج العروس «سبد»: 170/8.

[121] الكتاب: 316/4.

[122] ينظر: الكتاب: 272/4.

[123] الأصول في النحو: 207/3.

[124] الصحاح «ترب»: 91/1.

[125] وهو أبو محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار بن بَرّي النحويّ اللغوي، المصري المولد، المقدسي الأصل، ولد بمصر سنة 499هـ، من تلامذته الجزولي، توفي بمصر سنة 582هـ، من مصنفاته: جواب المسائل العشر، واللباب. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: 1510/4، وإنباه الرواة: 110/2، ووفيات الأعيان: 108/3، وبغية الوعاة: 34/2.

[126] التنبيه والإيضاح عمَّا وقع في الصحاح: 45/1.

[127] ينظر: التكملة: 567.

[128] سورة البلد: الآية 16.

[129] شرح الشافية لابن الحاجب، مخطوط (ب / 31).

[130] ينظر: شرح الشافية للرضي: 345/2، 346.

[131] ينظر: شرح الشافية لركن الدين: 598/2.

[132] من قال بهذا هو سيبويه, ينظر: الكتاب: 316/4.

[133] القَرَبُوس: حِنْوُ السَّرْج، أي: القسم الأمامي من السرج. ينظر: العين: 525/5، وتهذيب اللغة: 294/9، والصحاح «قربس»: 962/3، ولسان العرب «قربس»: 172/6.

[134] شرح الشافية للرضي: 345/2، 346.

[135] ينظر: الكتاب: 272/4، 316.

[136] ينظر: شرح الشافية لنقره كار: 146.

[137] ينظر: شرح الشافية للنظام: 205، 206.

[138] ينظر: المناهج الكافية: 146.

[139] ينظر: شرح الشافية لعصام الدين الإسفراييني: 131.

[140] ينظر: كفاية المفرطين: 153، 154.

[141] ينظر: المناهل الصافية: 128/2.

[142] شرح الشافية للجاربردي: 211.

[143] حاشية الغزي على شرح الجاربردي: 211.

[144] الشافية في علم التصريف: 75.

[145] شرح الشافية للجاربردي: 223.

[146] ينظر: الكتاب: 329/4.

[147] شرح الشافية لليزدي: 640/1.

[148] الكتاب: 329/4.

[149] الخِدَبّ: الشيخ، أو العظيم الجافي، أو الضخم من النعام وغيره، أو الجمل الشديد الصلب. ينظر: جمهرة اللغة: 287/1، والمحكم والمحيط الأعظم: 145/5، ولسان العرب «خدب»: 346/1.

[150] العَدَبَّسُ: البعير الشديد المُوَثَّق الخَلْق، وقيل: هو السيئ الخلق. ينظر: الصحاح «عدبس»: 947/3، ولسان العرب «عدبس»: 134/6، وتاج العروس «عدبس»: 233/16.

[151] الفَدَوكس: الأسد، أو الرجل الشديد، أو الرجل الجافي. ينظر: الصحاح «فدكس»: 957/3، ولسان العرب «فدكس»: 159/6، وتاج العروس «فدكس»: 320/16.

[152] العَمَيْثَل: الضخم الثقيل، أو الذي يطيل ثيابه، أو الطويل الذنب من الظباء والوعول، أو الأسد. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 466/2، ولسان العرب «عمثل»: 478/11، وتاج العروس «عمثل»: 63/30.

[153] القَفَعْدَد: القصير. ينظر: المخصص: 186/1، ولسان العرب «قفعد»: 365/3، وتاج العروس «قفعد»: 64/9.

[154] الكَنَهْوَر: السحاب المتراكم، أو الضخم من الرجال، أو قطع من السحاب مثل الجبال. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: 463/4، ولسان العرب «كنهر»: 153/5، وتاج العروس «كنهر»: 73/14.

[155] ينظر: شرح الشافية لنقره كار: 153، وشرح الشافية للنظام: 216، والمناهج الكافية: 153.

[156] الشافية في علم التصريف: 75.

[157] المصدر نفسه: 75، 76.

[158] شرح الشافية للجاربردي: 225.

[159] شرح الشافية لليزدي: 650/2.

[160] شرح المفصل: 151/9، وينظر: شرح الملوكي: 150.

[161] المصدر نفسه: 125/10.

[162] ينظر: العين: 47/1، 57، 60.

[163] المصدر نفسه: 421/8.

[164] المقتضب: 192/1.

[165] المصدر نفسه: 194/1.

[166] ينظر: الكتاب: 433/4.

[167] ينظر: الأصول في النحو: 400/3، 401، وسر صناعة الإعراب: 60/1، والتبصرة والتذكرة: 926/2، 927، والمفصل: 334، والشافية في علم التصريف: 121، 122، والممتع: 668/2، 670.

[168] الكتاب: 433/4.

[169] المصدر نفسه: 433/4.

[170] ينظر: المدخل إلى علم اللغة: 42، وعلم الأصوات اللغوية: 42، 51.

[171] ينظر: شرح التعريف بضروري التصريف: 66، وشرح الشافية لنقره كار: 155، والمناهج الكافية: 155.

[172] الكتاب: 308/4.

[173] شرح الشافية لركن الدين: 627/2.

[174] ينظر: التكملة: 559، والمنصف: 125، وإيجاز التعريف في علم التصريف: 35، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: 40، وشرح الأشموني: 62/4.

[175] الشافية في علم التصريف: 78، 79.

[176] شرح الشافية للجاربردي: 232.

[177] شرح الشافية لليزدي: 676/2.

[178] شرح الشافية للجاربردي: 232.

[179] شرح الشافية لابن الحاجب: مخطوط (أ / 35).

[180] ينظر: شرح الشافية لركن الدين: 640/2.

[181] ينظر: شرح الشافية لليزدي: 676/2.

[182] الشافية في علم التصريف: 79.

[183] هذا الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه: 160، وينظر: جمهرة اللغة: 956/2، والصحاح «عين»: 2171/6، والخصائص: 217/30، ولسان العرب «عين»: 307/13، وشرح شواهد الشافية: 62/4.

[184] شرح الشافية للرضي: 392/2.

[185] شرح الشافية لليزدي: 676/2.

[186] الشافية في علم التصريف: 78، 79.

[187] المصدر نفسه: 79.

[188] ينظر: جمهرة اللغة: 1030/2، وتهذيب اللغة: 131/5، والصحاح «تيح»: 357/1.

[189] ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: 124، وشرح أبنية سيبويه: 56.

[190] شرح الشافية للجاربردي: 232.

[191] المصدر نفسه: 234.

[192] هو الجاربردي, ينظر: شرحه للشافية: 232، 234، وقد وهم محقق شرح الشافية لليزدي؛ إذ نسب هذا القول إلى ركن الدين، وليس الأمر كذلك. ينظر: شرح الشافية لليزدي: 687/2، الهامش رقم (5).

[193] أي: ابن الحاجب.

[194] شرح الشافية لليزدي: 687/2.

[195] جاء في القاموس المحيط: 780 (والتقيان، كهَيَّبَان: الرجل الشديد الوَثْبِ، أصله تَيْوَقَان). وينظر: تاج العروس «توق»: 117/25.

[196] ينظر: العين: 199/5، وجمهرة اللغة: 408/1، وتهذيب اللغة: 197/9، والصحاح «توق»: 1453/4.

[197] جاء في تاج العروس «تيع» :405/20 (أي: مُتَسَرِّع إلى الشر أو إلى الشيء، من قولهم: تاع إلى الشيء؛ أي: عجل إليه).

[198] تهذيب اللغة: 92/3، وينظر: لسان العرب «تيع»: 39/8.

[199] ينظر: القاموس المحيط: 870.

[200] ينظر: تاج العروس «توق»: 117/25.

[201] المحيط في اللغة: 241/2.

[202] ينظر: 353/2.

[203] ينظر: 324/2.

[204] ينظر: 264/4.

[205] ينظر: 391/4.

[206] ينظر: المخطوط (أ / 107).

[207] ينظر: المصادر نفسها مع أرقامها.

[208] ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: 155/5.

[209] ينظر: النكت: 630/2.

[210] ينظر: شرح المفصل: 132/6.

[211] ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب: مخطوط (أ / 35).

[212] ينظر: الممتع: 137/1.

[213] ينظر: بغية الطالب: 150.

[214] ينظر: شرح الشافية لركن الدين: 645/2.

[215] ينظر: الارتشاف: 52/1.

[216] ينظر: الكفاية في النحو: 401، والمناهل الصافية: 161/2.

[217] وهم محقق شرح الشافية لليزدي؛ إذ ذكر أنَّ هذا النص موجود في كتاب سيبويه طبعة بولاق، وليس الأمر كذلك. ينظر: شرح الشافية لليزدي: 686/2، الهامش رقم (2).

[218] المصدر نفسه: 686/2، 687.

[219] ينظر: الكتاب «الدراسة»: 21/1، 23.

[220] ينظر: تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: 124.

[221] سفر السعادة: 176/1.

[222] ينظر: شرح أبنية سيبويه: 56. وابن الدهان: هو أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي المعروف بابن الدهان النحوي، ولد سنة 494هـ في بغداد، عاصره علماء أفذاذ منهم: الجواليقي، وابن الخشاب، وابن الشجري، توفي سنة 569هـ، ومن تصانيفه: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح الدروس في النحو، وشرح كتاب اللمع لابن جني. تنظر ترجمته في: معجم الأدباء: 1369/3، 1372، وإنباه الرواة: 47/2، 48، ووفيات الأعيان: 382/2، 385، والوافي بالوفيات: 15/ 156، 158، والأعلام: 100/3.

[223] الاستدراك على سيبويه في كتاب الأبنية: 14.

[224] ينظر: كفاية المفرطين: 170.

[225] أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه: 47.

[226] ينظر: الشافية في علم التصريف: 80، الهامش رقم (1)، والشافية مخطوط مكتبة جامعة الرياض: (ب / 22)، والشافية مخطوط مكتبة جامعة الملك سعود: (ب / 68).

[227] ينظر: شرح الشافية للجاربردي: 234.

[228] ينظر: شرح الشافية لليزدي: 685/2.

[229] ينظر: الأصول في النحو: 202/3.

[230] شرح الشافية للرضي: 389/2.

[231] ينظر: الجيم: 102/1، وتهذيب اللغة: 423/15، والنهاية في غريب الحديث: 192/1، 483/3، ولسان العرب «تفأ»: 40/1، «فيأ»: 124/1، وتاج العروس «تفأ»: 160/1، «فيأ»: 361/1.

[232] الكتاب: 278/4.

[233] سفر السعادة: 177/1، 178.

[234] جاء في تاج العروس «تفو»: 37/ 248 (قال ابن سيده: وهو من الواو؛ لأنَّا وجدنا توف، ولم نجد تيف).

[235] اليهير: حجارة أمثال الكف، وقيل: هي دويبة في الصحراء، وقيل: صمغ الطلح، وقيل: الماء الكثير، وقيل: هو السراب. ينظر: العين: 84/4، والجيم: 326/3، وجمهرة اللغة: 809/2، والصحاح «هير»: 856/2.

[236] الشافية في علم التصريف: 79.

[237] الكتاب: 313/4.

[238] اليَلْمَعُ: هو السراب، وقيل: هو الكذاب، وقيل: البرق الخُلَّب الذي لا مطر فيه، وقيل: الذكي المتوقد. ينظر: العين: 2/ 155، والصحاح «لمع»: 1281/3، ولسان العرب «لمع»: 324/8، وتاج العروس «لمع»: 172/22.

[239] اليَرْمَعُ: هي حجارة بيض رقاق تلمع في الشمس، وقيل: هي الخَرَّارَة التي تلعب بها الصبيان. ينظر: جمهرة اللغة: 772/2، والصحاح «رمع»: 1223/3، ولسان العرب «رمع»: 134/8، وتاج العروس «رمع»: 126/21.

[240] شرح الشافية للجاربردي: 233.

[241] شرح الشافية لليزدي: 683/2، 684.

[242] الممتع: 111/1.

[243] شرح الشافية للرضي: 393/2.

[244] هو أبو نجيح عِصْمَة بن عُرْوَة الفقيمي البصري، روى القراءة عن أبي عمرو بن العلاء، وعاصم بن أبي النجود، وروى أيضا حروفاً عن أبي بكر شعبة بن عياش، والأعمش، وهو المنفرد عن أبي بكر برواية «مستطر» بتشديد الراء، لم يروه غيره، سئل عنه أبو حاتم الرازي فقال: مجهول. تنظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: 20/7، وغاية النهاية: 512/1، ولسان الميزان: 438/5.

[245] سورة القمر، من الآية 53.

[246] ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: 1616/4، والإقناع في القراءات السبع: 253.

[247] كفاية المفرطين: 169.

المصادر:

1- الأدب الصغير: عبد الله بن المقفع (ت 142هـ)، قرأه وعلق عليه: وائل بن حافظ بن خلف، دار ابن القيم، الإسكندرية، ط1، د.ت.

2- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط4، 2009م.

3- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت 745هـ)، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، صدر الجزء الأول عن مطبعة النسر الذهبي، القاهرة، ط1، 1404هـ-1984م، والجزء الثاني عن مطبعة المدني، القاهرة، ط1، 1408هـ-1987م، وكذلك الجزء الثالث عن مطبعة المدني، ط1، 1409هـ-1989م.

4- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت 538هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

5- الاستدراك على كتاب سيبويه: أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي الإشبيلي (ت 379هـ)، باعتناء المستشرق الإيطالي اغناطيوس كويدي، طبع بروما، 1890م.

6- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، د.ت.

7- الأعلام: خير الدين بن محمود الزركلي الدمشقي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

8- الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري الغرناطي، المعروف بابن الباذش (ت 540هـ)، دار الصحابة للتراث، د.ت.

9- الألفاظ الفارسية المعربة: أدّي شير، دار العرب، القاهرة، ط2، 1987م.

10- أمثلة الأبنية في كتاب سيبويه: أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت 379هـ)، شرح وتعليق: د. محمد خليفة الدناع، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1996م.

11- إنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ.

12- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بابن هشام (ت 761هـ)، ومعه كتاب بغية السالك إلى أوضح المسالك، عبد المتعال الصعيدي، دار العلوم الحديثة، بيروت، 1402هـ-1982م.

13- إيجاز التعريف في علم التصريف: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي (ت 672هـ)، تحقيق د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1425هـ-2004م.

14- إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت ق6هـ)، تحقيق: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1408هـ-1987م.

15- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، ط1، 2011م.

16- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن محمد بن مالك الطائي (ت 686هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، مكة المكرمة، 1410هـ-1990م.

17- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.

18- تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

19- تاريخ الإسلام: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط1، 2003م.

20- التبصرة والتذكرة: أبو محمد عبد الله بن علي الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين، دار الفكر، دمشق، ط1، 1402هـ-1982م.

21- تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت 255هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، دار البشائر، دمشق، ط1، 1422هـ-2001م.

22- التكملة: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت 377هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1431هـ-2010م.

23- التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح: أبو محمد عبد الله بن بري المصري (ت 582هـ)، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط1، 1980م.

24- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي (ت 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2001م.

25- جامع البيان في القراءات السبع: لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ)، جامعة الشارقة، الإمارات، ط1، 1428هـ-2007م.

26- الجراثيم: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، تحقيق: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة، دمشق، 1997م.
27- الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي الحنظلي (ت 327هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1271هـ-1952م.
28- جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت 321هـ)، تحقيق رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1987م.
29- الجيم: أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت 206هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، 1394هـ-1974م.
30- حاشية الغزي على شرح الجاربردي على الشافية بهامش الشرح المذكور، مع مجموعة الشافية، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م.
31- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، د.ت.
32- ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت 350هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مؤسسة دار الشعب، القاهرة، 1424هـ-2003م.
33- ديوان الإسلام: أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت 1167هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ-1990م.
34- ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط2، 1400هـ-1980م.
35- ذيل فصيح ثعلب: موفق الدين أبو محمد عبد اللطيف بن الحافظ البغدادي (ت 629هـ)، نشر وتعليق: محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، ط1، 1368هـ-1949م.
36- رسالة الملائكة: أبو العلاء أحمد بن عبد الله المعري (ت 449هـ)، تحقيق محمد سليم الجندي، دار صادر، بيروت، 1412هـ-1992م.

37- سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد رشدي شحاته عامر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1428هـ-2007م.

38- سفر السعادة وسفير الإفادة: أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت 643هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

39- الشافية في علم التصريف: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط1، 1415هـ-1995م.

40- الشافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، مكتبة جامعة الرياض، قسم المخطوطات، المملكة العربية السعودية، رقم (3926 ف 7/816).

41- الشافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، المملكة العربية السعودية، رقم (6345 ف 2/1277).

42- شرح أبنية سيبويه: أبو محمد سعيد بن المبارك المعروف بابن الدهان النحوي (ت 569هـ)، تحقيق: د. علاء محمد رأفت، دار الطلائع، القاهرة، 2003م.

43- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

44- شرح التعريف بضروري التصريف: أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز (ت 681هـ)، تحقيق: د. هادي نهر، ود. هلال ناجي المحامي، دار الفكر، عمان، ط1، 1422هـ-2002م.

45- شرح الشافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، مصورة عن مصورة مكتبة تشستربيتي، دبلن، ايرلندا، رقم 6486/7.

46- شرح الشافية: عبد الله بن محمد الحسيني المعروف بنقره كار (ت 776هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م.

47- شرح الشافية: عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني (ت 945هـ)، مطبعة أحمد كامل، إستانبول، ط1، 1285هـ، مطبوع بحاشية شرح نقره كار.

48- شرح الشافية: فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت 746هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1404هـ-1984م.

49- شرح الكافية الشافية: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، دمشق، ط1، 1402هـ-1982م.

50- شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، د.ت.

51- شرح الملوكي في التصريف: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت 643هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، بيروت، ط2، 1408هـ-1988م.

52- شرح شافية ابن الحاجب المسمى بشرح النظام: نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت 850هـ)، إخراج وتعليق: علي الشملاوي، شركة شمس المشرق، ط1، 1412هـ-1992م.

53- شرح شافية ابن الحاجب في علم الصرف: أبو الفضائل ركن الدين الحسن بن أحمد الحسيني الاستراباذي (ت 715هـ)، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1432هـ-2011م.

54- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخط: الخضر اليزدي (ت بعد 720هـ)، تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، مؤسسة الريان، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م.

55- شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت 686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ-1975م.

56- شرح شواهد شرحي الشافية للرضي والجاربردي: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ-1975م.

57- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م.

58- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت 398هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ-1987م.

59- ضرائر الشعر: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط1، 1980م.

60- علم الأصوات اللغوية: د. مناف مهدي محمد، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م.

61- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم أنيس، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

62- عيون الأنباء في طبقات الأطباء: أبو العباس ابن أبي أصيبعة، أحمد بن القاسم الخزرجي (ت 668هـ)، تحقيق: د. نزار رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، د.ت.

63- غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت 833هـ)، مكتبة ابن تيمية، د.ت.

64- الغريب المصنف: أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي (ت 224هـ)، تحقي: د. محمد المختار العبيدي، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط2، 1416هـ-1996م.

65- فتح الأقفال وحل الإشكال: أبو عبد الله محمد بن عمر الحضرمي المعروف ببحرق (ت 930هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، 1428هـ-2007م.

66- الفصول المفيدة في الواو المزيدة: أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت 761هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط1، 1410هـ-1990م.

67- القاموس المحيط: أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1426هـ-2005م.

68- الكافية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت 646هـ)، تحقيق: د. طارق نجم عبد الله، دار الوفاء، جدة، ط1، 1407هـ-1986م.

69- كتاب الاختيارين: أبو المحاسن علي بن سليمان المعروف بالأخفش الأصغر (ت 315هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1404هـ-1984م.

70- الكتاب لسيبويه: بخط أبي الحسن، علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن خروف (ت 609هـ)، المكتبة الوطنية الفرنسية، رقم (6499).

71- الكتاب: أبو بشر سيبويه (ت 180هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة، ط1، 1316هـ.

72- الكتاب: أبو بشر سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م.

73- الكتاب: أبو بشر سيبويه (ت 180هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009م.

74- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه (ت 180هـ)، اعتنى بتصحيحه: هرتويغ درنبرغ، طبع بباريس، بالمطبع العامي الأشرف، 1881م.

75- كفاية المفرطين: محمد بن طاهر الفتني الهندي (ت 986هـ)، تحقيق: نياز محمد، رسالة دكتوراه، جامعة بشاور، باكستان، 1421هـ-2000م.

76- الكفاية في النحو: محمد بن عبد الله بن محمود (ت 819هـ)، تحقق: إسحاق محمد يحيى جاد الله الجعبري، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1425هـ-2005م.

77- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1430هـ-2009م.

78- لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم المعروف بابن منظور الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.

79- لسان الميزان: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني(ت 852هـ),تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة, دار البشائر الإسلامية,ط1, 2002م.

80- المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ-2000م.

81- المحيط في اللغة: أبو القاسم إسماعيل بن عباد الطالقاني، المشهور بالصاحب بن عباد (ت 385هـ)، تحقيق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2010م.

82- المخصص: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت 458هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ-1996م.

83- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1417هـ-1997م.

84- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أبو العباس أحمد بن محمد الفيومي (ت 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

85- معجم الأدباء: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت 626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ-1993م.

86- معجم المؤلفين: عمر بن رضا كحالة (ت 1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث، بيروت، د.ت.

87- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم: أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت 540هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب، ط2، 1389هـ-1969م.

88- المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت 538هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، 1430هـ-2009م.

89- المفضليات: المفضل بن محمد الضبي (ت نحو 168هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط6، د.ت.

90- مقاييس اللغة: أبو الحسين أحمد بن فارس (ت 395هـ)، راجعه وعلق عليه: أنس محمد الشامي، دار الحديث، القاهرة، 1429هـ-2008م.

91- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

92- الممتع في التصريف: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا، ط5، 1403هـ-1983م.

93- المناهج الكافية في شرح الشافية: أبو يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت 926هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط3، 1404هـ-1984، أسفل شرح الشافية لنقره كار.

94- المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية: لطف الله بن محمد الغياث الحجاجي المعروف بالظفيري (ت 1035هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن محمد شاهين، مطبعة التقدم، القاهرة، 1984م.

95- المنصف: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1999م.

96- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: عبد الحي بن فخر الدين الحسني (ت 1341هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1420هـ-1999م.

97- النكت في تفسير كتاب سيبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان الشنتمري (ت 476هـ)، قرأه وضبط نصه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1425هـ-2005م.

98- النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير (ت 606هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ-1979م.

99- النور السافر عن أخبار القرن العاشر: محيي الدين عبد القادر بن شيخ العيدروس (ت 1038هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1405هـ.

100- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل بن محمد البابانى (ت 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في إستانبول، 1951م، وأعادت طبعه بالأوفست، دار إحياء التراث، بيروت.

101- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

102- الوافي بالوفيات: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت 764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ-2000م.

103- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان الإربلي (ت 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيوت، ج1، 2، 3، 6، 1900م، ج4، ط1، 1971م، ج5، ج7، ط1، 1994م.